# الأوضاع الاجتماعية للإمارات المتصالحة

## (١٨٢٠-١٩٧١م)[*]


**باحثة دكتوراه**
**عائشة رضا حسين البيرق**
**قسم التاريخ والحضارة الإسلامية**
**كليـــة الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية**
**جامعة الشارقة**

**أ.د خير الدين يوسف شترة**
**أستاذ بقسم التاريخ والحضارة الإسلامية**
**كليـــة الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية**
**جامعة الشارقة**


---


**الملخص:**

تركز الدراسة على الوضع الاجتماعي للإمارات المتصالحة من بداية عشرينات القرن التاسع عشر حتى أوائل السبعينات من القرن العشرين، شكلت ثنائية سلطة الاحتلال البريطاني (السلطة البريطانية) والسلطة المحلية (المشايخ)، ظلالاً على الوضع الاجتماعي للإمارات المتصالحة، وبرزت السيادة البريطانية منذ عام (١٨٢٠م) على المنطقة، وبرز معها تكون الإمارات جغرافيًا عبر نظامها السياسي (المعاهدات والقوة البحرية العسكرية) حيث أعطت لنفسها مسؤولية السيادة فى حالة تعظيم الاستغلال التجاري عندما يكون لصالحها، وبسطت نفوذها على الاقتصاد البحري، وتركت للمجتمع البر المقفر، وأورثتهم الفقر والتخلف، وفصلتهم عن محيطهم العربي، ومع مرور الوقت ظهر النفط (عملاق السياسة والاقتصاد)، وبرزت التحولات الكبرى على الساحة الدولية، تعاملت بريطانيا أيضاً مع هذا المشهد وفقاً لمصالحها ومارسته بقوه وحذر أثناء صياغتها لمشهد رحيلها، إلا أن دافع الوحدة كان دعوة الحق التى أتت على يد الزعيم الشيخ زايد ين سلطان آل نهيان، الذى تبنى بها صحوة مجتمع لبناء دولة الإتحاد.



**الكلمـات المفتاحيـة:** الإمارات المتصالحة، السلطة البريطانية، السلطة المحلية، المشايخ، الحكام، المجتمع.


---


[*]مجلة "وقائع تاريخية" العدد (٤٣)، يوليه ٢٠٢٥.

## The Social Conditions of the Trucial States (1820-1971)

**Abstract:**

This study focuses on the social conditions of the Trucial States from the early 1820s to the early 1970s. The dual authority system, comprising British colonial power (the British authority) and local authority (the Sheikdoms), cast significant shadows on the social structure of the Trucial States. The British dominance over the region emerged in 1820, marking the geographical formation of the Emirates through their political system (treaties and naval military power). The British authority assumed sovereignty to maximize commercial exploitation when it served their interests, extending their influence over the maritime economy while leaving the desert-dwelling society impoverished and underdeveloped, disconnected from their Arab surroundings.

Over time, the discovery of oil (the giant of politics and economy) brought significant transformations to the international stage. Britain, too, approached this scene with calculated strength and caution as it crafted its withdrawal strategy. However, the unifying drive emerged as a call for justice, championed by Sheikh Zayed bin Sultan Al Nahyan, who led the awakening of a society towards building the United Arab Emirates.

**Keywords**: Trucial States, British Authority, Local Authority, Sheikhdoms, Rulers, Society.

## المقدمة:

### ١) أهمية الدراسة:

في عام ١٨٢٠م فرض البريطانيون شروطهم على مشايخ حكام الإمارات المتصالحة لبدء مرحلة الهيمنة والسيادة على مدن الساحل العربي من الخليج، فكان في أمرها عجبٌ، فرقت وتسيَّدت، وظلمت وعزلت، وأعلنت للعالم الجديد بأنها ذات أولوية في وراثة الخليج، واحتكرت العلامة التجارية وأصبح الخليج في بطن بريطانيا العظمى، فاحتلت الإمارات المتصالحة ورفعت الرايات، كيف لا؟ وهي المنطقة ذات الموقع الاستراتيجي في فم الخليج العربي، وذات التجارة التي مارسها أهلها واشتهروا بها كعشائر في قبائل الخليج قبل غيرهم من أهل الساحل العربي للخليج، فعملت على تضييق عيشتهم وعزلتهم وجعلت أرضهم مقفرة خالية خاوية، أمام سلاحها وأساطيلها الحربية التي ورثتها إثر مجد الثورة الصناعية سببت لها نقلة توسعية، فكان من الصبر والحكمة سلاحٌ اهتدى به أهل الإمارات المتصالحة مجتمعًا وقادة، فبحثوا عن البدائل، ضمن فلسفة عيش لبيئة عصرية، ونجحوا من منطلق عروبتهم والمحافظة على دينهم، فكانت عناية الله لهم قدرًا، ما بين قرار بريطانيا بالانسحاب في نهاية عام ١٩٧١م، والتفاعل الفعال من القادة مع القرار البريطاني بالانسحاب، فتشكلت دولة الإمارات المتصالحة الحديثة في الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١م في إطار دولة الإمارات العربية المتحدة.

ومن ذلك رأينا أن دراسة تاريخ الإمارات المتصالحة في الفترة (١٨٢٠-١٩٧١م) قد غلب عليه الجانب السياسي والاقتصادي، وإن تطرق إلى الأوضاع الاجتماعية فإنما ينظر إليها من البناء الاجتماعي والسكاني، إلا أن هذه الدراسة تؤرخ للأوضاع الاجتماعية للإمارات المتصالحة بمنظور مختلف من خلال استقرائها العميق للوثائق المتاحة والمصادر العلمية والمراجع، مع إعادة تقويم دراسة الحالة العامة للمجتمع والسلطة المحلية (المشايخ) في فترة زمنية ما يقارب ١٥٠ عامًا من السيادة البريطانية، وكيف كانت تداعيات

سياستها على حياة المجتمع، وتفاعل السلطة المحلية والمجتمع مع الأوضاع السياسية والاقتصادية التي فرضتها السياسة البريطانية وتحليلها وإدراك أبعادها من خلال دراسة الأوضاع الاجتماعية.

كما أن هذه الدراسة عملت على تتبع دراسة المجتمع وأدوار السلطة المحلية، كونها العوامل الأساسية المؤثرة في الأوضاع الاجتماعية، بجانب تأثير الموقع الجغرافي، ومراحل تغير السياسة البريطانية طوال ١٥٠ عامًا، كما تبرهن الدراسة بأن الأوضاع الاجتماعية في الإمارات المتصالحة أصبحت مرهونة بمدى زيادة النفوذ السياسي البريطاني الداخلي والخارجي من خلال ما أصاب المجتمع من وهن وتشوه وضعف تنمية وتقليص لأدوار السلطة المحلية (المشايخ).

٢) **حدود الدراسة:**

إن الفترة المختارة من أجل الدراسة هي فترة طويلة (١٨٢٠-١٩٧١م) وتشمل فترة الاحتلال والرحيل البريطاني، إذ مَثَّلَ عام ١٨٢٠م تاريخ عقد المعاهدة العامة بين بريطانيا ورؤساء القبائل العربية الذين شكلوا أطرافًا من معاهدة فرضها المنتصر مفادها بسط النفوذ البريطاني على الساحل الجنوبي للخليج واحتلاله، وعلى إثرها انهارت الاتحادات القبلية في منطقة عمان الشمالي، وظهرت إمارات تحمل أسماء جغرافية مثل ساحل القرصنة وساحل الهدنة وإمارات الساحل المتصالح والإمارات المتصالحة، ونهاية الدراسة تمثلت بالسنوات التي سبقت قيام الاتحاد، أما الحدود المكانية للدراسة فهي منطقة الإمارات المتصالحة التي هي دولة الإمارات العربية المتحدة حاليًا.

٣) **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى البحث من (منظور تاريخي-فكري) في دراسة الظروف التي سادت المجتمع وتحكمت في توزيع السلطة في الإمارات المتصالحة في الفترة الزمنية (١٨٢٠-١٩٧١م)، إثر الوجود الاستعماري البريطاني الذي ألقى بتداعياته على الأوضاع السياسية والاقتصادية

والاجتماعية، ويبرز ذلك من خلال الأهداف التالية:

١- بيان الموقع الجغرافي والأهمية الإستراتيجية للإمارات المتصالحة.

٢- تبيان توزيع السلطة في الإمارات المتصالحة.

٣- تبيان سياسة بريطانيا تجاه مجتمع الإمارات المتصالحة وتداعياتها.

**٤) مشكلة الدراسة:**

تتبلور مشكلة الدراسة في السؤال الآتي: كيف كانت الأوضاع الاجتماعية للإمارات المتصالحة في الفترة ما بين (١٨٢٠-١٩٧١م)؟

وتفرع منها التساؤلات الفرعية التالية:

١- ما مدى أهمية الموقع الجغرافي للإمارات المتصالحة؟

٢- كيف كان توزيع السلطة في الإمارات المتصالحة؟

٣- ما السياسة التي مارستها بريطانيا تجاه مجتمع الإمارات المتصالحة؟ وما تداعيات تلك السياسة؟

**٥) منهجية الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على منهج البحث التاريخي القائم على جمع المادة التاريخية من المصادر والمراجع الأساسية، واستقصاء كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة، وإخضاعها للنقد والتحليل واستخراج ما فيها من أحداث وحقائق لرسم صورة واضحة عن الأحداث التاريخية، ثم صياغة ذلك في دراسة علمية محكمة.

**٦) الدراسات السابقة:**

من بين الدراسات السابقة لموضوع بحثنا دراسة الباحثة ابتسام أحمد علي الأهدل (٢٠٢٢م)، والموسومة بدراسة مشيخات الساحل العماني ١٨٢٠-١٩١٤م، دراسة تاريخية تطرقت في الفصل الثالث من الدراسة إلى الطبقات الاجتماعية لمشيخات الساحل؛ التركيبة السكانية، والعادات والتقاليد، والفنون الشعبية، والألعاب الشعبية، والملابس والأزياء الشعبية والتعليم، ويلاحظ على الباحثة أنها ركزت على هذه البنود من حيث اعتبرتها أركانًا أساسيةً لفهم الأوضاع الاجتماعية.

من الدراسات السابقة أيضًا، أطروحة دكتوراه للباحث علي سعيد بن علوان الحبسي (٢٠١٠م)، المعنونة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إمارات الساحل ١٩٤٥-١٩٧١م، حيث تناول الباحث فيها الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل، وكيف انتقل الاقتصاد من اقتصاد بدائي معيشي إلى مرحلة الاستكشافات النفطية وتصديره بكميات تجارية، كما عرض للوضع الاقتصادي في خمسينات وستينات القرن العشرين وأثر النفط في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في تلك الفترة الزمنية التي شهدت أحداثًا مهمة في منطقة الخليج العربي، كما تناول الوضع السكاني والبناء الاجتماعي لإمارات الساحل خلال فترة الدراسة من ١٩٤٥ حتى ١٩٧١م من خلال دراسة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية وتطور النمو السكاني، كما تطرق للأوضاع التعليمية في إمارات الساحل وكيف تحول التعليم من تعليم شبه نظامي إلى تعليم نظامي، ودور المساعدات التعليمية العربية في ذلك، وعالج الأوضاع الصحية، وبحث في الإمكانيات المتوافرة في تلك الفترة من طرق وأساليب العلاج التقليدي، والأمراض الشائعة، ودور البعثات العربية في النهوض بالوضع الصحي.

**أولًا: الموقع الجغرافي والأهمية الإستراتيجية لمنطقة الإمارات المتصالحة**

تقع الإمارات المتصالحة في الجزء الجنوبى الغربي من قارة آسيا [١]، وفي الرُّكن الجنوبي الشرقي للجزيرة العربيَّة [٢] بين درجتي عَرْض (٢٢°) درجة و(٢٦,٥ °) درجة شمالًا ودرجتي طول (٥١ °) درجة، (٥٦,٥ °) درجة شرقًا[٣]، وتُطل سِتٌّ من هذه الإمارات السبع على امتداد ساحل الخليج العَربي بين كلٍّ من قطر غربًا وسَلْطنة مَسْقط وعُمان شرقًا والمملكة العربيَّة السعوديَّة جنوبًا. أمَّا الإمارات التي تقَع بين خور العديد وشعم من الغرب إلى الشرق فهي كالآتي: أبو ظبي، ودبي، والشَّارقة، وعجمان، وأم القيوين ورأس الخيمة [٤]. فهي ذاتُ ساحِل يمتد لمسافة (٤٠٠) ميل أو (٦٤٠) كيلومترًا [٥]، أما الإمارة السابعة الفجيرة[٦] وثلاث مناطق تابعة لإمارة الشارقة كلباء (الغالة)، وخورفكان،

ودبا الحصن[٧] فتَقَع على ساحل يمتد نحو (٩٠) كيلومترًا على خليج عُمان المتصل ببحر العرب والمتواصل مع البحر الأحمر، والمحيط الهندي[٨].

وتبلغ مساحة دولة الإمارات من غير الجزر حسب إحصائيات عام (١٩٦٨م)، كما ذكرها دونالد هولي[٩] في كتابه "تاريخ الإمارات المتصالحة" (٧٧٦٩٩,٧٥) كيلو متر مربع موزَّعة وَفْق الجدول رقم (١) الآتي[١٠]:

**جدول رقم (١) يُبيِّن مساحة الإمارات المتصالحة حسب مناطقها (إماراتها)**

| المنطقة | أبو ظبي | دبي | الشَّارقة | عجمان | أم القيوين | رأس الخيمة | الفجيرة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المساحة | ٢٦٠٠٠ | ١٥٠٠ | ١٠٠٠ | ١٠٠ | ٣٠٠ | ٦٥٠ | ٤٥٠ | ٣٠٠٠٠ |
| النسبة المئويَّة% | ٦٦,٦٦ | ٥,٠ | ٣,٣٣٣ | ٠,٣٣٣ | ١,٠٠ | ٢,١٦٦ | ١,٥ | %١٠٠ |

وبالرغم من أنَّها تُعَدُّ من الأقاليم الجغرافيَّة الصغيرة؛ فإنَّها تحتل المرتبة الثالثة في المساحة ما بين دول الساحل العربي من الخليج العربي بعد السعوديَّة وسَلْطَنة عُمان [١١].

أما مناخها حار جاف صيفًا، تصل فيه درجة الحرارة إلى (٥٠) درجة مئوية، كما تتفاوت الحرارة ما بين الحزام الساحلي، والسهل الصحراوي والمناطق الجبلية [١٢]، وتتفاوت كمية الأمطار التي تسقط على مناطق الإمارات المتصالحة، ويعتبر فصل الشتاء هو الفصل الممطر.

تتميز الطبيعة الجغرافية، للإمارات المتصالحة بالتنوع من حيث إنها تتكون من:

- القطاع الساحلي.
- الصحاري والواحات.
- المناطق الجبلية.
- الجزر.

شَكَّل موقع الإمارات المتصالحة أهمية جغرافية إستراتيجية فريدة من نوعها؛ إذ يُطِلُّ على الجزء الجنوبي من مضيق هرمز[١٣] (مدخل الخليج) بوابة الترانزيت العالميَّة عبر العصور التاريخيَّة، وبذلك أسهم موقعها الفريد في تشكيلها كمنطقة إقليمية ذات تاريخ عميق وارتباط وثيق بالتجارة، هذا الموقع بمكوناته الجغرافية أفرز أيضًا تجلياته عبر العصور على مجتمعه الذي تَحمَّل شظف العيش في بيئة شاقَّة ومُناخ حار وأرض قاحلة، ومُورِس تُجاهه عُزْلة دوليَّة لم تُمكِّنه حتى النجاة بنفسه، قضى جزءًا من حياته ما بين البَرِّ والبحر إثر المطامع الأجنبية التي جعلت منه مسرحًا لأحداث متعاقبة عبر التاريخ[١٤]، ومع تقلُّبات الطبيعيَّة البحرية الغَوْص على اللؤلؤ وحقول النَّفْط في المياه الإقليميَّة، أجادتِ الأرض بتكويناتها الجيولوجية ضمنَ قائمة عواملها الجغرافيَّة بتلك الحقول النفطية وما تَبِعها من أنشطة اقتصاديَّة جعلتْ ملامح المجتمع والسلطة تتغيَّر، وتؤمن بأن الاتحاد قدرها والوحدة مصيرها.

**ثانيًا: توزيع السلطة في الإمارات المتصالحة**

تنوَّعت الأنظمةُ السياسيَّة وانعكست أدوارها على الأوضاع الاجتماعية للإمارات المتصالحة بتنوُّع مفهوم السُّلطة، من حيث طبيعة النظام وتركيبته؛ إذ خَضَع الفرد والمجتمع لسُلطة ثنائيَّة؛ سُلطة الاحتلال (السُّلطة البريطانية) والسُّلطة المحليَّة (المشايخ)، وفي هذا الإطار من التنوُّع في توزيع السلطة يتوجَّب علينا دراسته من خلال ثلاثة مَحاور:

**١- المجتمع في الإمارات المتصالحة:**

اتَّسم مجتمع الإمارات بنَسَق اجتماعي مكوَّن من ثلاثة تجمُّعات رئيسة؛ بِناءً على طرق العيش والاستقرار السَّكني[١٥]، فكان المجتمع الحضري (المدني)، هو تلك المجتمعات التي ظهرَت على الساحل، وعمل سُكَّانها على الصيد البحري واستخراج اللؤلؤ والتجارة، فازدهرتْ منها مُدنٌ مِثل الشَّارقة ثم دبي، ثم المجتمع الثاني الذي يُمثِّل المجتمع الريفيَّ، ومجتمع الواحات مثل واحة الذيد والبريمي، ويُسمى أيضًا مجتمع الداخل، الذي اشتَهَر به حِلْف بني ياس؛

إذ يُوجَد في الواحات مجتمع مُستقِر نسبيًّا يعيش على الإنتاج النباتي والحيواني، أما التجمُّع الثالث فهو التجمع (الرَّعوي) الذي يُمثِّله البدو الرُّحَّل الذين كانوا يَجوبون الصحراء بحثًا عن الماء والكلأ[١٦]، بجانب الغزَوات الدَّوريَّة لبعضِهم بعضًا أو لقوافل التِّجارة البَرِّية[١٧].

وهذه التجمُّعات الثلاثة بُنِيَت على عَلاقات متداخلة من حيث التواصُل والترابط، عن طريق التواصُلِ التجاري والتبادُل السِّلَعي والإسهام في النَّشاطات الحضريَّة بدَفْع الضرائب والرسوم والزكاة، وخاصةً التي تُفَرض من حُكَّام (مشايخ) المدن[١٨]، وبما أنَّ اقتصادَ المدن الساحلية اقتصاد متنوِّع، وذو صِلات تجاريَّة وفائض اقتصاديٌّ، نتج عنه نموُّ هذه المدن عبرَ التاريخ، فتوافَدَ بعضُ سُكَّان الأقاليم المتاخمة لها جغرافيًّا كالهندوس والفُرْس وبعض الأقليات[١٩]، لكن الغالبية العظمى كانت من سُكَّان قبائل المنطقة، وفي المدن الساحلية، قد نَجِد تركيبًا مجتمعيًّا مكوَّنًا من أربع طبقات هي الشيوخ، والتُّجَّار، وأصحاب المتاجر والأعمال بالإضافة لهم البحَّارة والغوَّاصون وصيادو الأسماك الذين يكونون في درجة العمَّال من الناحية الاقتصاديَّة[٢٠]، وهذا أَمْر اعتيادي في المدن إثر النشاط التِّجاري والاستيراد والتصدير والترانزيت، وصيد اللؤلؤ والصيد البحري كلُّها أنشطة تمثِّل ما فوق (٨٠%)[٢١] من دخل النشاط الاقتصادي؛ مما يستدعي الأمر من الحُكَّام تكوين مؤسَّسات تُعنى بالسلطة التنفيذيَّة لإدارة وحماية الاقتصاد والتجارة في المدن الساحلية[٢٢].

فما القبيلة إلَّا مجموعة عشائر [٢٣]، والعشائر مجموعة عوائل مُتَّصلة بصِلة القُرْبى، ومن العشائر يَبرُز المشايخ (الحُكَّام)، ولكل عشيرة اسمُها الخاص بها [٢٤]، وعلى ذلك أصبحتِ القبيلةُ وَحْدة التنظيم الاجتماعي التي تقوم على رابطة الدَّم والنَّسب في المقام الأول بجانب الوظائف الاقتصاديَّة (إنتاج واستهلاك) والدفاع، ويَحكُمها هيكل من عَلاقات السُّلطة في قِمَّته شيخ القبيلة، وترتبط القبائلُ فيما بينها برِباط التعاوُن والتبادل السِّلْمي والتجانُس وأيضًا هناك الصراعات والتنافس [٢٥].

كانت قبائل الإمارات تتحرَّك في منطقة جغرافيَّة عن طريق اتجاهين، الاتجاه الأول: استقرارها في أماكن الزراعة والصيد البحري، والاتجاه الثاني: التجوُّل عن طريق التِّجارة والرَّعي، ولم تكن تلك القبائل تَربِط بينها وبين جيرانها حدود بالمعنى الحديث فإطار تحرُّك قبائلها هو حدودها [٢٦]، فالمعيشة والولاء القَبلي والتحالُف هو الذي يُحدِّد ارتباط الفرد والمجتمع بالأرض [٢٧].

**٢- السُّلطة في الإمارات المتصالحة:**

كانت السُّلطة في الإمارات المتصالحة قبلَ معاهدة السلام العامة لعام (١٨٢٠م) بيَدِ شيوخ (حُكَّام) القبائل، فكلُّ قبيلة تتَخذ من أحد عشائرها شيخ القبيلة، وهو الذي يُمثِّلها بين القبائل الأخرى، ويَعتلِي الشيخُ أكبر مركزٍ في قيادة القبيلة (الحُكْم) المشيخة [٢٨]، والمشيخة سُلطة حكم إرادة سامية على الجميع، لكنها لا تجتمع إلَّا فيمن تتوفَّر فيه الصفات الآتية:

- السُّلطة الناتجة من القوة النافذة على أكبر عدد من القبائل المجاورة.
- ثروة ماليَّة جرَّاء نشاط اقتصادي يُمارسه أو تمارسه المدن والقرى والمناطق التي تدخُل تحت نفوذِه.
- الشجاعة، والعزم، وقوة العلم، وحُسن التحكيم في قضايا أفراد قبيلته [٢٩].
- الترتيب القَبلي (المنزلة الاجتماعيَّة) التي تُقاس على أساس الجذور القبلية قبل الإسلام [٣٠].

كلَّما كانت المشيخةُ ذاتَ نفوذ على المناطق الداخليَّة (الماء والرعي)، والمناطق الساحلية ذات القوى الاقتصاديَّة المبنيَّة على (الصيد البحري، وصيد اللؤلؤ، والتجارة ذات المسافات البعيدة أو القريبة "الترانزيت وإعادة التصدير")، وتضُم عشائر أخرى من غير قبيلتها إلى قُوَّتها كموالين لها بجانب العبيد [٣١]، كلَّما كانت مكانتها عالية ونفوذها كبيرًا؛ ممَّا يُمكِّنها من بَسْط نفوذها وغلبَتها على أكبر مساحة من الأرض، وتَدِينُ لها القبائلُ المجاورة[٣٢].

ومسار السُّلطة في القبيلة يكون عن طريق شيخ القبيلة [٣٣] (الحاكِم) الذي يمتلك سُلطة قيادة القبيلة والمُوالين له على بُقْعة الأرض التي يُوجَدون

فيها، وله في تنفيذ سُلطته منافذُ تساعده في شؤون وإدارة القبائل تتكوَّن من سُلطة مدنيَّة وعسكرية وماليَّة وقضاء وشؤون مجتمعيَّة تتَّضح عن طريق التالي:

١- الشيخ (الحاكِم) هو الذي يَنحدِر من عشيرة تُمثِّل الإدارةَ التنظيميَّة للقبائل وصاحبة الحق والسيادة، من حيث تمثيلها لسُلطة متكاملة الأبعاد والصلاحيات [٣٤]، وبذلك يكون مجتمعُه السياسي مكوَّنًا من بيت الحاكم، ومجلِسه وحكومته المُشَكَّلة من نوَّابه ومُمثِّليه [٣٥]، بجانب الوالي[٣٦]، ويُطلق عليه أحيانًا الأمير، هؤلاء يُشكِّلون السُّلطة المدنيَّة، ويَكونون بمنزلةِ وكلاء الحاكم في أماكن النفوذ التابعة لسُلطته، وبتفويض منه بإدارة شؤون الحُكْم والمجتمع، متابعة الشؤون الماليَّة[٣٧]. ونائب الحاكم دائمًا يكون من الأُسْرة الحاكمة، أما الوُلاة فهُم من قادة القبائل، وبِناءً على اتِّساع رقعة المشيخة جغرافيًّا يؤدِّي ذلك إلى تعدُّد النُّوَّاب أو الوُلاة، ويكون لرؤساء القبائل بجانب هذه السُّلطة أهميَّة عند الشيوخ وعند القبيلة، وولاؤهم للحاكم مهم؛ لذا يحرص الحُكَّام على تقديم الهِبَات والهدايا لشيوخ القبائل من حيث امتلاكهم مرجعيَّة قبلية أُولَى على شؤون قبائلهم في حَلِّ النزاعات [٣٨].

٢- الشؤون العسكريَّة، في وجود جهاز عسكري مساعد في الموانئ وفي أماكن وجود الحاكِم وبعض الأمكنة المهمة إستراتيجيًّا واقتصاديًّا يكون مُجازًا من الحُكَّام في استعمال القوة إذا استدعى الأمر وَفْق مُعطيات التوافُق المجتمعي بين الحاكِم ومجتمعه (القبائل)، ويُسلَّحون من جهة الحاكم، ويتكوَّن هذا الجهاز من الحرَّاس (المطيرزية) والعسكر (الجنود).

٣- الشؤون الماليَّة، لها جهاز إداري من حيث تحصيل الضرائب، ويُطلَق عليهم (جامعي الضرائب)، وتكون الضرائبُ إمَّا مادية أو عينيَّة، وهناك رسوم على الموانئ، ولها جُباةٌ (جُباة الرسوم الجمركية)، وأيضًا رسوم على الصيد البحري الخاص بنفوذ كل مشيخة على حِدَةٍ، أما توزيع هذه الأموال فالغالبية العظمى منها تذهب إلى الحاكم، وجزء منها للقائمين على الجهاز الإداري والعسكري الذي يستخدمهم الحاكم، وبعض ونادر للمشاريع التنمويَّة مثل

الماء، كما يُحدِّد الحاكِمُ بعضَ الأموال للقبائل لدعم سياسته ونفوذه ومساندته في حفظ سُلطتِه[٣٩].

٤- شؤون القضاء في مُعظمِها يكون الفصل فيها بيدِ الحاكم (الشيخ)، وكبار العائلات وقادة القبائل مع استِشارة أصحاب المعرفة والعِلْم إن وُجِدَوا، ويمكن الرجوع إلى المطوع (دارِس القُرآن وحافظِه) للتقاضي، أما مبادئ التقاضي فتكون مبنيَّة على العُرْف الاجتماعي للقبائل والمنطق وقَبول التَّسوية؛ إمَّا بالتنازل أو بالمال، بجانب مبادئ الإسلام من حيث القرآن والسُّنَّة النبويَّة الشريفة، و(المطوع) أيضًا له مهام أخرى؛ فهو يَعقِد القران، ويُطَلِّق وتكون مادياته من أفراد المجتمع [٤٠].

لذلك معظم الأمور، بل كل الأمور المعيشية للمجتمع تُنظم إثر الموارد الاقتصاديَّة، ووجود سُلطة المشايخ، ويكون المجتمع مسؤولًا عن معيشته بنفسِه مكتفيًا ذاتيًّا، سواء في الوحدات القَبَلية ومجتمعات القُرى والمدن والعائلات، كما أنَّ الأيتام والأرامل والعَجَزة يَتكفَّل بهم الأقارب ووجوه القبيلة، ونادرًا الوالي؛ لذلك عاش المجتمع مع السُّلطة حياةً متكافلةً ضد الصعوبات [٤١].

**٣- السُّلطة والمجتمع في ظلِّ الاحتلال البريطاني للإمارات المتصالحة:**

كانت السُّلطة التي اعتَمد عليها النظام السياسيُّ في الإمارات قبلَ المعاهدة العامَّة في عام (١٨٢٠م) بين الشيخ (الحاكِم) والمجتمع مُقسَّمة بين قوَّتين بحريَّة وبَرِّية، هما حلفا (القواسم وبني ياس)، وكلتا القوتين، انطَوى تحت لوائهما تجمُّعُ عددٍ كبيرٍ من القبائل والعشائر، كوَّنا جناحًا عسكريًّا وإداريًّا على قبائلهم وفي نفس الوقت كان لكل قَبيلة أو عَشيرة تابِعة لهذين الحِلْفين شيخُهما الذي يُمارس الحُكم على قبيلته وَفْقَ أسلوبه[٤٢]، وبتوغُّل بريطانيا بقوة في الخليج العربي، بعدَ أن انفردَت بالهيمنة فيه، رأتْ في سواحله العربيَّة منافسةً لسُفنها ذات التِّجارة للمسافات البعيدة والفائض الاقتصادي (الأرباح والعوائد الماليَّة الكبيرة)، فما كان منها إلا تحطيم القوة البحرية (القواسم)[٤٣] عبرَ حملة حربيَّة بحرية عسكرية ضخمة عام (١٨١٩م) أَنْهَتْها "بمعاهدة عامَّة" عام (١٨٢٠م)

أعطَتْ نفسَها مسؤوليَّة السيادة على منطقة الإمارات عبرَ السُّلطة الأمنيَّة البحرية وسُلْطة الحُكْم على المشايخ(٤٤) والمجتمع في حالة تعظيم الاستغلال التِّجاري عندما يكون لصالحها.

وتَحوَّل حِلْف بني ياس والقواسم إلى مشيخات وإمارات صغيرة(٤٥) إثرَ المعاهدات البريطانية (١٨٢٠م)، (١٨٥٣م)، (١٨٩٢م)؛ المعاهدة العامَّة، ومعاهدة السلم الشاملة، والمعاهدة المانعة الأبدية (السرمدية)، وتم ربط الشيوخ، وكل مَن يَخلُفُهم في الحُكْم ببنود هذه المعاهدات(٤٦)، وبسَطَتْ بريطانيا نفوذَها على الاقتصاد البحري، وترَكتْ لهم البَرَّ المقفَرَ، وأتبعتْهم لسيادتها عبرَ تراتيبة من السُّلطة المتسلسلة بَدءًا من حكومة الهند الشرقية في الهند إلى المقيم البريطاني في الخليج ثم الوكيل المحلِّي في الشَّارقة، فكان لهم الحُكْم والقضاء(٤٧)، أمَّا قرارات الحُكَّام فأصبحتْ خاضعةً لآراء المقيم البريطاني أو قائد الحامية في الخليج؛ ممَّا أدَّى إلى ضَعْف العَلاقة بين الحاكم والمجتمع (٤٨).

تلك البيئة المُقفَرة في الدَّاخل التي تَركتْها بريطانيا للحُكَّام (المشايخ)، وقيَّدت سُلطتُهم (الحُكَّام)، فأصبحتْ عبئًا على الحُكَّام والمجتمع، وباتَ الانتقال من منطقة إلى أخرى أمرًا واضحًا بين السُّكَّان عند نشوب المنازَعات، كذلك كثُرت المؤامرات والقتل والخُلْع بين أفراد الأسرة الحاكمة بالتحالُف مع فئات السُّكَّان القوية سياسيًّا واقتصاديًّا (٤٩). ومع بلورة نظام الحكم السُّلالي؛ إذ عَمَدَت إلى القيادات القَبلية في يد مَن كانوا في السُّلطة عند توقيع معاهدة عام (١٨٢٠م)(٥٠)، فثبتت الأُسَر الحاكمة في كل المناطق، وحدَّدَت سُلطة كل حاكم ومساحة الأرض التابعة له، وذلك من أجل تخفيف النِّزاع والتحدِّي لها من الأُسَر والقبائل المنافِسة(٥١)، وأن يُحقِّقوا لها جميع الالتزامات المفروضة عليهم(٥٢).

ولقيود العُزْلة التي فرَضَتْها بريطانيا عن طريق معاهدات عَمِلت على سياسة تأخير الحياة الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة(٥٣)؛ لذلك تفرَّدت بريطانيا في فرْض سيادتها على منطقة الإمارات، عبرَ خطوط التجارة العالميَّة عن طريق

شركاتها البريطانية الاحتكارية، فنظَّمت تجارة الترانزيت وإعادة التصدير؛ ممَّا أدَّى إلى ازدهار مينائي الشَّارقة ودبي اللَّذَينِ امتلكا شُهرة عالميَّة، فعملت عن طريق هذه التِّجارة على توليد طبقة كبار التجار بإعطائهم توكيلات تجاريَّة لشركاتها، أما دون ذلك فلم يكن يهُمُّها أمر التنمية في المجتمع أو تقديم أيِّ خِدْمات سوى المبادَرات البسيطة والانتقائيَّة التي عملتها بِناءً على مصالحها ومصالح رعاياها الهنود، أما التعليم والصحة والموارد البشريَّة فلا أثَرَ لها في ذلك(٥٤) بصورة واضحة.

زادت بريطانيا من سُلْطتها على المجتمع في الإمارات عن طريق تشكيلها للأقاليم أو المناطق الجغرافيَّة وأنظمة الحُكْم، فكان لها أربع تشكيلات للإمارات بَدءًا من عام (١٨٢٠م) إلى عام (١٩٥٢م)، وما هذه التقسيمات إلَّا خُطَّة استعمارية بريطانية لإعادة ترتيب الإمارات وتقسيمها بما يتناسب مع أغراضها ومصالحها كما هو موضَّح في الجدول (٥٥) رقم (٢)، من إعداد الباحثة:

**جدول رقم (٢) يبين ترتيب وتقسيم بريطانيا للإمارات حسب الأعوام**

| السنة | الإمارة | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٨٢٠-١٩٢١ | أبو ظبي | دبي | الشَّارقة | عجمان | أم القيوين | - | - |
| ١٩٢١-١٩٥١ | أبو ظبي | دبي | الشَّارقة | عجمان | أم القيوين | رأس الخيمة | - |
| ١٩٣٦-١٩٥٢ | أبو ظبي | دبي | الشَّارقة | عجمان | أم القيوين | رأس الخيمة | كلباء |
| ١٩٥٢- | أبو ظبي | دبي | الشَّارقة | عجمان | أم القيوين | رأس الخيمة | الفجيرة |

وبانتقال السيادة البريطانية إلى داخل الإمارات إثرَ تأمين التنقُّلات البحرية والبَرِّيَّة وظهور شركات التَّنقيب (الامتيازات البترولية) التابعة لها والتي أَحْكَمت بهما قبضتَها على الداخل (٥٦) والمدن الساحلية؛ وذلك منذ خمسينيات وستينيات القرن العشرين؛ مما مكَّنها من زيادة نفوذها عبر سُلطاتها الآتية:

- إدارة الأمن الداخلي (كشَّافة ساحل عُمان).
- مجلس الإمارات المتصالحة الذي منه أَحْكَمَت بريطانيا قبْضَتها في تسيير أمور الإمارات في الاتجاه الذي يُحقِّق أهدافَها الإستراتيجية؛ إذ أعطتْ لنفسِها الحقَّ في (التوجيه والإشراف والرقابة والموافقة على القرارات والمساءلة) في كل الجوانب الحيويَّة والمصيرية للحكام والمجتمع [٥٧].
- المعتمدية البريطانية... توسيع مهام ونفوذ دائرة المعتمد البريطاني منذ عام (١٩٥٠م) ونقلها من الشَّارقة إلى دبي مع افتتاح دار جديدة في أبو ظبي عام (١٩٥٤م) [٥٨].
- المحاكم والقضاء، أسسَت محكمة المحاكم، ومحكمة صاحبة الجلالة مع فَرْض العمل بالقوانين البريطانية للرعايا البريطانيين والوافدين [٥٩].

وبذلك أَلْحَقت بريطانيا جميع السُّلطات لها، وحكَمت عن طريق تنفيذ قوانينها، وإدارة عَلاقة الإمارات الخارجيَّة بدول العالَم (كونها مُستَعمرةً بريطانية)، مع إدارة الشؤون الداخليَّة، والسيطرة العسكريَّة عبرَ أساطيلها البحرية الحربيَّة ومطاراتها الحربيَّة، وإدارة شؤون المال بتقنين وتسعير مداخيل المطارات وشركات التنقيب عن النَّفْط والجمارك وتحويلها إلى الحُكَّام (كمداخيل خاصَّة بهم) [٦٠].

تلك كانت ملامح وجذور السيادة البريطانية في الإمارات، إلا أنَّ هناك استثناءاتٍ طرأت على السياسة البريطانية أعطتْ مُرونةً في التعامُل مع الحُكَّام بدأَت بعدَ تدخُّلها في الشؤون الداخليَّة للإمارات إثر:

- الخطِّ الجوِّي البريطاني.
- امتيازات النَّفْط وعمليات اكتشافه [٦١].

إذ سعَتْ لإرضاء الحُكَّام؛ وذلك بإعطائهم صلاحية إصدار جوازات السفر محلَّ جوازات السَّفر البريطانية، ومكاتب بريد وتلغراف في الشَّارقة ودبي، وترتيب وتنفيذ زيارات للحُكَّام لبريطانيا، ومستشفى آل مكتوم في دبي، ومركز طبي في قاعدتها العسكريَّة في الشَّارقة[٦٢]، وبالرغم من أن هذه المؤسَّسات كان

الهدف الأول من إنشائها خدمة المصالح البريطانية (الرعايا البريطانيين والهنود)؛ فقد استفادَ منها الحُكَّام والمجتمع، على أن التعليم العامَّ شكَّل تحدِّيًا كبيرًا أمام الحُكَّام والمجتمع لكنها لم تَشْغَل نفسَها به[٦٣]، كما أنَّها لم تُعطِ البِنْيَة التحتيَّة أيَّ اهتمام، وما صُرِفَ من موارد ماليَّة من جِهتِها كان شحيحًا[٦٤]، برغم أنَّها منذ (١٥٠) عامًا واقتصاد الخليج ومدنه يُمثِّلان رافدًا لها في تعاظُم اقتصادها، وبالنظر إلى سنة تأسيس مكتب تطوير الإمارات المتصالحة عام (١٩٦٥م) الملحَق بمجلس حُكَّام الإمارات المتصالحة؛ ذلك المكتب الذي أُسِّس قبلَ قرار انسحابها بثلاث سنوات فقط! وبتعاون من المانحين له (الكويت، وقطر، والبحرين وأبو ظبي)[٦٥] كوَّن مسارًا إيجابيًّا، أَخَذَ على عاتِقه وضوحَ الرُّؤى أمام الحُكَّام حَوْلَ عدَم تعميق استغلال الانقسامات وإزالة الفروقات فيما بينهم، وكيفية عمل تماثُل وتكامُل في التنمية بإزالة التبايُن في الأوضاع الاقتصاديَّة.

**ثالثًا: سياسة بريطانيا تجاه مجتمع الإمارات المتصالحة وتداعياتها**

برزت معالم الإمارات المتصالحة (عمان الشمالي) أثناء الصراعات التي دارت في المجتمع العماني بين السنة والإباضية[٦٦]، كما أن ما آل إليه المجتمع العُمانيُّ من صراعات بين السُّنَّة والإباضية والتي بلغت أوجها أثناء الخلافة العباسية والأموية في (عهد عبد الملك بن مروان) أبرزت معالِمَ منطقة الإمارات المتصالحة، وبرغم أنَّها ضمن إقليم عُمان إلا أنَّها أصبحت ذات هُوية مميَّزة تتبَع المذهبَ السُّنيَّ [٦٧].

وبظهور اليعاربة (١٦٢٣-١٧٤٧م)[٦٨] على الساحة الذين أخذوا المذهب الإباضي، وكثرة المنافَسة على السُّلطة (الإمامة) أدَّت إلى حروب وانقسامات أهلية، أججت التجمعات القبلية والعشائر؛ ممَّا أدَّى إلى قيام كيانات (أنظمة) تحالُفات سياسية؛ فبرز في منطقة الإمارات المتصالحة كيان بني ياس، وكيان القواسم، أو حلف بني ياس وحلف القواسم [٦٩]، وبذلك تكوَّنت دويلاتٌ صغيرةٌ في الخليج حاولت أن تُصبِح مستقلَّةً [٧٠].

وفي أوائل القرن التاسع عشر، بدأت تظهر بريطانيا كقوة عملاقة في الخليج إثر ضعف قدرات القوى الأوروبية المنافسة لها (البرتغاليين، الهولنديين، الفرنسيين) ممَّا أثَّر على تشكيل السُّلطة والمجتمع في الإمارات المتصالحة من خلال أطماعها التجارية والسياسية؛ فبتخلُّص بريطانيا من منافسيها، وبالذات الفرنسيين سواء في كندا، أو الهند، أو الخليج العربيِّ، جعَل ذلك من شركة الهند الشرقية ذات دور فعَّال في الخليج، مكَّنَها من ممارَسة الدور الأكبر في التجارة على جميع سواحل الخليج العربيِّ، وتغيَّر دورُها بعد بسط نفوذها على البنغال، من تجارة مع الخليج العربيِّ إلى تجارة الخليج العربيّ مع الهند(٧١)، كما أن بريطانيا –بعد تلك الفترة الزمنية– رأت أن هدفها الأكبر يجب أن يكون زيادة حصتها من التجارة في الخليج العربيِّ بشتَّى الطُّرق(٧٢)، فعملت على أداة تغيير جديدة، استخدمتها لمد نفوذها وسلطتها على الساحل العربيِّ من الخليج العربيّ فكانت القواسم هي أداة التغيير، حيث كان القواسم يشكلون قوة بحرية وذات ارتباط بالاتجاه السعودي(٧٣) ممَّا شكَّل لدى بريطانيا فزعًا من هذا الأمر، سواء على التجارة في الخليج أو على الوضع السياسيِّ لها، لذلك دبرت إستراتيجية القواسم.

نشطت بريطانيا من أجل مد نفوذها وسيطرتها وأطماعها الاستعمارية على ساحل الخليج العربيِّ من خلال استخدامها لنهج جديد في السيطرة وأداة جديدة للتمكين، بالذات على ساحل خليج عُمان، والخليج العربيِّ جهةَ السواحل العربية، فدبَّرَت إستراتيجية القواسم، من خلال إضعاف المنافس!، إضعاف القواسم تجاريًا! فعمدَتْ إلى استخدام القوة عبرَ مسارينِ، أحدهما المعاهَدات، ثانيًا: القوة البحرية الحربية(٧٤) المَلَكية البريطانية، تتحرك من بومباي في الهند للقضاء على هذا المنافس، فازدادت السفن البريطانية التجارية المزوَّدة بالمدافع، وكانت نظرة القواسم لهذا الأمر بأن التجارة مصدر عيشهم الوحيد في بلادهم القاحلة، منها يحصلون على الطعام لأنفسهم والخشب لسفنهم، لكنَّ البريطانيين أرادوا التحكم وفرض السيطرة من خلال أن السفن التي تتاجر في الخليج عليها

أخذ جوازات مرور بريطانية (حكومة بومباي)[٧٥] وما تبعها من أحكام احتكارية.

أصبحت الحوادث التي تحصل للسفن الممارِسة للتجارة وبحَّارتها في الخليج العربيِّ مصدرها القواسم، سواء كان لهم يد فيها أم لم يكن، وحُرموا حتى من الدفاع عن النفس أمامَ القرصنة البريطانية [٧٦]، لذا أصدروا قوتَهم ووجهوا صراعاتهم لإضعاف وإقصاء المنافس (القواسم) فكان الهجوم.

جعَل البريطانيون يوجهون هجومهم وضرباتهم للقواسم، التي رسموا بها ملامح الأحداث حتى القرن العشرين للإمارات المتصالحة[٧٧]، وبموجب القوة التي تمتلكها بريطانيا في الهند والمحيط الهندي والخليج العربيِّ، سمحت لنفسها بأن تتحرك بدرجة كبيرة من الحكم الذاتيِّ في المنطقة، متناسية أدوارها بَدءًا من تحركها نحو أمريكا، والمحيط الهندي، والسفن البرتغالية، والهولندية والفرنسية في الخليج العربيِّ، بأَنَّ جُلَّ اهتمامها بالعالَم الجديد الذي تم اكتشافه على يد (الإسبان والبرتغاليين) اقتصر على القرصنة، متناسيةً تاريخَها في استيلائها على السفن الإسبانية أو البرتغالية وغيرهما مما كانوا يشكلون تحديًا لها، طالما أن مسروقاتها تذهب إلى بريطانيا، وبها تُتوَّج بريطانيا بتاج الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس.

أصبح الخليج العربيِّ وسواحله وجُزُره، مستعمرات إنجليزية وتحالُفات ومعاهَدات طرفها القوي بريطانيا، حتى وإن كانت ترنو إلى المحافظة على سلامة المِلاحة في الخليج العربيِّ، لكن لمصلحة مَنْ!!، وأصبحت الهند حكومة لها، ذات خليط (إنجليزي، هنديٍّ)؛ لذا من أجل أن تَحُدَّ من قوة القواسم البحرية، اتخذت من القرصنة أداة، سواء كانت هناك أدلة أم لم تكن، فحكمُها لا يتغير [٧٨].

لذلك بدأت بتطويق أدوار القواسم، عبر معاهدات مُجحِفة، شكَّلَت الفترة الزمنية قبل معاهدة (١٨٢٠م) مرحلة سابقة ولاحقة، لنقطة جوهرية في تاريخ الإمارات المتصالحة والخليج العربي، كما هو الحال أيضاً في معاهدة

(١٨٩٢م)، تلك المعاهدتان وما بينهما من أحداث ومعاهدات، تاريخ شعب، كتب الله له التفرد برغم صِغَر مساحته أضحى كبيرًا في حجم نشأته وبنائه ووجوده في العالَم المعاصر.

وبوجود بريطانيا على الساحة العالمية كشُرطيٍّ دوليٍّ [٧٩]، ومستعمِر في الخليج العربيِّ، دفعها للتحول لمواجهة القواسم بَدءًا بالمعاهدة مع عُمان عام (١٧٩٨م) القولنامة وتجديدها عامَ (١٨٠٠م)، مع تأسيس وكالة بريطانية في مسقط[٨٠]، ورغم المعاهَدة مع القواسم عامَ (١٨٠٦م) معاهدة السلام، إلا أنَّ أيَّ حوادث قرصنة في الخليج تدفع البريطانيين أن يُقنِعوا أنفسَهم أن السبب الوحيد هو القواسم[٨١]، فكانت حملة (١٨٠٩م) بالتفاهم مع حكومة مسقط، عملت بريطانيا من خلال قواتها على تدمير وحرق وقصف جميع البيوت في رأس الخيمة ونهبها وحَرْق سفن القواسم، كما تم تدمير موانئ القواسم على الجانب الفارسي (لنجة، لفت)[٨٢] وتدمير كلباء، وخورفكان في (ساحل الشميلية)[٨٣].

وفي حملة (١٨١٩م) التي سعت لها بريطانيا، بعدما بررت لنفسها بأن القواسم من الصعب تغييرهم إلا بالقوة، هذه الحملة التي قمعت النشاط البحري للقواسم وأظهرت الوجه الاستعماري لبريطانيا من حيث الخراب والدمار الذي حلَّ برأس الخيمة والمدن المُجاوِرة، تلتها المعاهدةُ العامَّةُ ذاتُ الهجوم على وحدة الكيان القاسمي؛ معاهدةُ (١٨٢٠م)[٨٤]، وعلى مشايخ الإمارات[٨٥] التي تم فيها استخدام الأعلام البريطانية "رايات حمراء منقحة بالأبيض"[٨٦]، تُمثِّل راية الاحتلال البريطانيِّ[٨٧]، وغيرها الكثير من المعاهدات التي فرضَتْها فرضًا على المشايخ، وبها أصبحت بريطانيا المشرِفةَ الفعليةَ على شؤون مسقط والساحل المهادن[٨٨] وبها اكتسبت منطقة عمان الشمالي، إمارات الساحل العربي ذات التنظيم القبلي القواسم (الغافري) وبني ياس (الهناوي) ومسميات أطلقتها بريطانيا وهي الساحل المهادن، الساحل المتصالح، إمارات الساحل المتصالح، الإمارات المتصالحة "Trucial States " حيث كانت تُسمى قبل هذه المعاهدة بساحل القراصنة وذلك من قِبَل البريطانيين أنفسهم[٨٩]، ومع انتهاء

القرن التاسع عشر سطَّرت بريطانيا معاهدة الصلح العامَّة أو "الاتفاق الحصري" أو "معاهدة الحماية" عامَ (١٨٩٢م)، وبها تُرغِم بريطانيا مشايخ الإمارات المتصالحة بعدم الاتفاق أو التعاون مع أي قوة أجنبية غير بريطانيا(٩٠).

وبدخول الإمارات المتصالحة داخل المنظومة البريطانيّة إثر المعاهدة الجوهرية عامَ (١٨٢٠م) التي بها وطَّدَت بريطانيا سيطرتها التامَّة على مشايخ الإمارات، ورفع راية الاحتلال (٩١)، تبعَتْها بإنشاء نظام بريطاني للإدارة والحكم "بيت الوكالة" في الشَّارقة؛ بحيث يكون قادرًا على إعطاء المعلومة عن ممارَسات العرب في الخليج، وكذلك في الإمارات، عبرَ طريق لنجة.

إن تأثير بريطانيا على ظهور السُّلطة في الإمارات (سُلطة المشايخ) وتكوُّن الإمارات جغرافيًّا، كان كبيرًا وواضحًا، بَدءًا من معاهدة (١٨٢٠م) وما تبعها من معاهدات جوهرية، لذلك تمكنت من تشكيل السُّلطة المحلية للإمارات بَدءًا من:

- سياسة التقسيم التي اتبعتها في توقيع معاهدة الصلح العامة (١٨٢٠م) بتشكيل سُلطة محلية لمشايخ كلٍّ من (الشَّارقة، رأس الخيمة، الجزيرة الحمراء، الرمس "ضاية"، عجمان، أم القيوين) التي كانت تُشكِّل تحالفَ القواسم، كذلك شيخ (أبو ظبي ودبي) برغم أن شيخ دبي في تلك الفترة كان تابعًا لأبو ظبي؛ ممَّا نتَج عن ذلك تحطيم حلف بني ياس وحلف القواسم (٩٢)، وبذلك تكون قد غيرت في التركيبة السياسية لكل من الشَّارقة وأبو ظبي (٩٣)، فدفعتهم إلى مزيدٍ من الصراعات والحروب.
- الاهتمام والتدخل في الشؤون الداخلية للمشيخات.

كان المجتمع الإماراتيُّ في تلك الفترة الزمنية من بَدْء النفوذ البريطانيِّ إلى بداية القرن العشرين، مجتمعًا قبليًّا ذا طابعينِ اجتماعيينِ، وهما الصحراوي والبحري(٩٤)، نما الكيان الصحراوي والبحري مع مرور الوقت؛ وذلك من خلال الاهتمام أولًا بالنسبة للكيان البحري، فالتجارة البحرية قضَتْ عليها الحملة

البريطانية عامَ (١٨١٩م) وما تبعها من معاهدة (١٨٢٠م)[٩٥] التي عملت بريطانيا على منع أهل الخليج من التجارة العامَّة أو التجارة الخاصة بجلب العمالة المساعِدة وتجارة السلاح، وأبقت فقط صيد اللؤلؤ والسمك[٩٦]، فكبَّلت السُّلطة والمجتمع اقتصاديًّا ومنعتهم من المنافذ التجارية وبناء الأساطيل البحرية التي تجوب المحيط الهندي، وقيَّدت أرزاقَهم بجلب العمالة المساعِدة لهم في الزراعة، مع علمها التام أن الإسلام دين المساواة، وأن ما ينطبق على أمريكا في تلك الفترة لا ينطبق على الإمارات[٩٧]، ومنعتهم من تحصين أنفسهم (الدفاع)، فمنعت عنهم تجارة السلاح[٩٨] لكي يظل المجتمع تحت راية واحدة مستسلمًا، حتى ولو انتُهكت حرياته، وسُبُل العيش الكريم، وكان للسياسة البريطانية تداعيات جَمَّة على الأوضاع الاجتماعية للإمارات المتصالحة برز تأثيرها من خلال:

**١- الأوضاع السياسية:**

الأوضاع السياسية في الإمارات المتصالحة مرهونة بعلاقة المجتمع والسلطة (المشايخ) بالحكومة البريطانية، وأي علاقة ما بين الإمارات المتصالحة والدول الأخرى والمجتمع العالمي لا تتم إلا عن طريق الحكومة البريطانية، التي تبنت في علاقتها مع مستعمراتها، نظامًا إداريًا بريطانيًّا مارست من خلاله سياستها، كانت البداية عبر حكومة الهند البريطانية، فأولوياتها مصالحها الاقتصادية والسيادة الإقليمية، عملت على فرضها من خلال السيطرة والنفوذ السياسي عبر المعاهدات (العصا السحرية الكبيرة) مع مشايخ الإمارات، واستمرت على هذه الطريقة، فكلما أحست بالحاجة إلى أمر ما، أبرمت اتفاقية (معاهدة) حملت صورًا وأغراضًا متعددة، تجارة، رسومًا جمركية، احتكارات نفطية، حماية قانونية للرعايا البريطانيين، تلغرافًا، مخططات بريدية، تعيين وتحديد المجالات الملاحية[٩٩]، وغيرها من المعاهدات. في القرن العشرين، شهدت الإمارات تطورًا في الأوضاع السياسية اتخذ منحى آخر في السياسات البريطانية تجاه الإمارات نتيجة:

• التطورات العالمية ودور بريطانيا البارز في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٩م) والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٦م)، واكتشاف النفط في الخليج بدءًا من مارس عام (١٩٠٨م) [١٠٠].

• استخدام خطوط الطيران البريطانية أراضي الإمارات مهابط لطيرانها واكتشافات النفط في الإمارات.

هذان العاملان مكنا بريطانيا من زيادة نفوذها السياسي الداخلي والخارجي، مما جعلها تلعب دورًا بارزًا في إحداث تغييرات جذرية في سياستها حيال الإمارات [١٠١]، من خلال أربع مراحل تحول تاريخية كبرى حكمت دراسة الأوضاع السياسية في الإمارات وأثقلت كاهلها، ببروز مجتمع تقليدي أصابه الكثير من الوهن والتشوه نتيجة الممارسات الاستعمارية وضعف التنمية مع تقليص أدوار السلطات المحلية، ويمكن إجمال مراحل نقاط التحول التاريخية على النحو التالي:

**أولًا: المرحلة التي سبقت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٩م)**

**ثانيًا: المرحلة ما بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية**

**ثالثًا: بدايات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م)**

**رابعًا: مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية**

لذا عملت على خطة سياسية متدرجة لتفعيل الاستفادة من المطارات المدنية والحربية البرية والمائية التي شيدتها على الأراضي الإماراتية ومن النفط الإماراتي عبر ممكناتها (المعاهدات، التغيرات الإدارية وزيادة المسؤوليات، حماية المصالح البريطانية، وشراء الحلفاء، خلق صداقات مع حكام الإمارات) [١٠٢]، واتخذت مسارين متكاملين لتحقيق ذلك وهما:

**المسار الأول: تطوير المنظومة السياسية الإدارية البريطانية في الإمارات**

عملت بريطانيا ببراعة فائقة في هذا المجال عبر تأسيس إدارات حكومية وفق احتياجاتها، استطاعت من خلالها تحقيق مطالبها، وهذه الإدارات هي:

١- الإدارة الحكومية البريطانية.
٢- مجلس قضائي الإمارات المتصالحة.
٣- إدارة الأمن الداخلي (قوة ساحل عُمان).
٤- مجلس الإمارات المتصالحة.

**المسار الثاني: النفط وتحديد الحدود**

لعب النفط (عملاق السياسة والاقتصاد) دورًا محوريًّا في تشكيل الأوضاع السياسية في الإمارات، فلجأت بريطانيا لاحتكار النفط من منطلق أنها كبيرة الحجم في الخليج، وأن نفط الإمارات حكرٌ لها، ووفقًا للعصا السحرية الكبيرة (معاهدات الاحتكار)، التعهدات النفطية المبكرة عام (١٩٢٢م)[١٠٣] مع شيوخ (حكام) الإمارات والتي تقضي إنه إذا ما ظهر النفط في أراضيهم فلن يمنحوا أي امتياز لأي أجنبي عدا ما تحدده لهم الحكومة البريطانية[١٠٤]. لكنها عملت على تأجيل التنقيب لأسباب عدة منها اكتفاؤها من حاجتها العاجلة للطاقة أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية جراء أعمال التكرير في إيران، بالإضافة إلى تملكها للنفط الإيراني والعراقي.

ظهرت أمام شركات البترول تساؤلات حول خطوط الحدود السياسية بين الإمارات وبين جيرانها، وعليه ظهرت الحاجة الملحة لترسيم الحدود [١٠٥] وذلك في نطاق كل من الحدود الداخلية والخارجية:

**أ- الحدود الداخلية فيما بين الإمارات.**

**ب- الحدود الخارجية.**

استطاعت بريطانيا أن تحدد الحدود بين بعض دول الجوار في شبه الجزيرة العربية وفي المياه الإقليمية، بطرق سلمية مرضية في بعضها وفي بعضها الآخر لم يكن دورها فعالًا، حيث تناست كل حججها الدامغة ومعاهداتها التي أصبحت في طي النسيان، مع إعلان شروعها بالخروج من الإمارات عام

(١٩٦٨م)، أورثت الدولة والحكومة، إرثًا ثقيلًا في مجال الحدود بين دول الجوار وخصوصًا (الإمارات-السعودية)، وفي المياه الإقليمية (الإمارات-إيران).

**٢- الأوضاع الاقتصادية:**

الأوضاع الاقتصادية في الإمارات المتصالحة تأثرت بالسياسية البريطانية، الذي انعكس أثرها على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الإمارات، حيث احتكرت بريطانيا السيطرة على طريق التجارة البحرية في الخليج والمحيط الهندي، بعدما كان المحيط الهندي والخليج العربي منذ القرن الثالث عشر "بحيرة عربية إسلامية" أصبح في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين "بحيرة بريطانية"[١٠٦]، وبرغم تواجد البرتغاليين في الخليج والمحيط الهندي منذ عام (١٥٠٩م) إلا أنهم في احتكارهم التجاري تبنوا خطة الأرباح المحققة من إتاوات الحماية في شكل ضرائب من خلال نظام الكرتازه[١٠٧] (Cartaz)، لكن بقي أهل الإمارات في تجارتهم برغم ما عانوه من البرتغاليين، ومع مجيء شركة الهند الشرقية استمر أهل الإمارات بممارسة التجارة، إلا أن صراعها مع القواسم، حسم الموضوع لصالح بريطانيا، وذلك إثر معاهدة (١٨٢٠م)، والذي كان بداية لأول موطئ قدم للإدارة البريطانية الاستعمارية في الإمارات[١٠٨]، نتج عن ذلك:

١- هيمنت بريطانيا على المضايق الإستراتيجية للخليج العربي، فأبطلت الهيمنة التجارية للقواسم، وقضت على أساطيلهم للتجارة البعيدة [١٠٩]، ومهنة بناء السفن الكبيرة [١١٠].

٢- أخضعت الأسر الحاكمة لمعاهدات حماية، من أجل إضعافهم اقتصاديًّا وتجاريًّا فلجأت إلى معاهدات ذات ذرائع واهية مثل:

- معاهدة (١٨٢٠م) للقضاء على أعمال القرصنة.
- معاهدة (١٨٥٦م) للقضاء على تجارة الرقيق.
- معاهدة (١٩٠٢م) للتذرع بمنع تجارة الأسلحة [١١١].

٣- انتقال مركز الثقل إلى الداخل، نتيجة الهيمنة البريطانية على موانئ وسواحل القواسم، فبرزت أبو ظبي كقوة برية محلية كبيرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تحت زعامة الشيخ زايد بن خليفة (١٨٥٥-١٩٠٩م) فازدهرت الزراعة في الواحات في عصره [١١٢]، كما نشطت أبو ظبي كمركز لصيد وتجارة اللؤلؤ[١١٣].

٤- اقتصر دور التجار الإماراتيين على كونهم وكلاء وموزعين للسلع الأوروبية المصنعة وشبه المصنعة فظهرت الوكالات الاحتكارية للشركات البريطانية التي أصبحت تسيطر على موانئ الإمارات.

وتحت تأثير فرض بريطانيا سيطرتها بالقوة والنفوذ العسكري عبر أساطيلها البحرية، رسمت للإمارات مسارًا من التخصص السلعي المحدد للتصدير، مما جعلها تربط المنطقة بتجارة اللؤلؤ، مما أفرزت هذه التجارة تحديات واجهتها السلطة والمجتمع بالبحث عن البدائل، بجانب بعض الأنشطة الاقتصادية كصيد السمك والرعي والثروة الحيوانية والزراعة والخدمات الحرفية، لذا تشكل الوضع الاقتصادي في الإمارات من خلال محددات عناصر البنيان الاقتصادي التالية:

١. صيد السمك.
٢. الزراعة.
٣. الرعي وتربية الحيوانات الداجنة والحرف الصناعية.
٤. التجارة.
٥. صناعة اللؤلؤ.
٦. البدائل الاقتصادية لما بعد صناعة اللؤلؤ، وبرز ذلك من خلال:

- استخدام سفن الغوص للتجارة من قبل التجار والمشايخ [١١٤].
- منح امتيازات لخطوط الطيران الإمبراطوري البريطاني (عقود الطيران) وعقود امتيازات البترول، مما وفرت مصادر دخل للحكام (المشايخ)[١١٥].

• العمل على المؤسسات التي عنيت بها بريطانيا مثل "كشافة عُمان المتصالحة"[١١٦].

• العمل على مهن توزيع البضائع من الموانئ (دبي والشارقة) إلى الإمارات الأخرى عن طريق الجمال والحمير، من ثم الشاحنات [١١٧] التي بدأت بالدخول إلى الإمارات جراء الوجود العسكري البريطاني خلال بناء المطارات والموانئ العسكرية وكذلك إثر التنقيب عن النفط.

• توجه أعداد من المواطنين للعمل في دول الخليج ذات الاكتشافات النفطية المبكرة مثل (الكويت، البحرين، السعودية، قطر) سعيًا وراء أنماط معيشية أفضل، فعمل بعضهم كعمال، والبعض الآخر في أعمال مهنية [١١٨].

٧. النفط:

كان النفط أهم عامل متفرد لتغيير المشهد الاقتصادي في الإمارات قاطبة[١١٩]، حيث أصبح "قطاع النفط" يشكل القطاع القائد في "الاقتصاد الوطني"، إلا أنه مر في الإمارات بثلاث مراحل، وتعتبر المرحلة الأخيرة هي مرحلة عصر "الاقتصاد الوطني" وهذه المراحل هي: -

المرحلة الأولى: مرحلة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية وذلك إثر حصول بريطانيا على احتكار "امتيازات التنقيب عن النفط".

المرحلة الثانية: المرحلة الانتقالية، مرحلة امتيازات اكتشافات النفط ما بين عام ١٩٣٦م إلى عام (١٩٦٢م). وخلال هاتين المرحلتين لم يحصل تحسن على الاقتصاد الوطني، إنما طرأ تحسن على الوضع المالي للمشايخ، حيث إن مداخيل الامتيازات تذهب بناءً على الاتفاقيات للمشايخ.

المرحلة الثالثة: مع نهاية عام (١٩٦٢م) مرحلة تصدير البترول من أبو ظبي بكميات تجارية إلى ما بعد تولى صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان مقاليد الحكم في أبو ظبي عام (١٩٦٦م)[١٢٠]. هنا أصبح النفط يشكل عصرًا جديدًا للاقتصاد في الإمارات.

**٣- الانسحاب البريطاني:**

عمدت السُّلطة البريطانية برغم التحسينات التي بدأت تعمل عليها عَبْرَ مكتب التطوير عام (١٩٦٥م) إلا أنَّه لم يُغنِها عن التفكير في الانسحاب عن الإمارات التي أعلَنتْ عنه عام (١٩٦٨م) موضحةً أنَّ نهاية عام (١٩٧١م) سيكون الانسحابَ الكُلِّي[١٢١]، متحديةً جميع المطالِب التي كانت ترى في وجودها العسكريِّ حفظ سلام المنطقة التي تتنازعها القُوى العالميَّة والاقتصاديَّة[١٢٢]، فكما بدأتْ بريطانيا وجودَها في الخليج عبرَ منافذ الاستحواذ على المال (الاقتصاد والتجارة) والأبعاد الإستراتيجية الجغرافيَّة للمنطقة، كان رحيلها أيضًا بالمحافظة على المال واستمراريَّة النفوذ إستراتيجيًّا عبر رُؤاها وحُلفائها، وظهر ذلك واضحًا عن طريق:

١- حرْص الحكومة البريطانية بالإضافة إلى مطالِب حزب العمَّال البريطاني بتخفيض تكلُفة الإنفاق العسكري [١٢٣]، فبَعد ما فقدَت بريطانيا وجودَها في جنوب شرق آسيا والهند وباكستان (المحيط الهندي)، والبحر الأحمر، وقناة السويس، وعدن ومضيق باب المندب، وبحر العرب، لم تَعُدْ بحاجة إلى وُجود عسكري تقليدي في الخليج، فعَمِلت على عمليَّة إعادة تقييم شِبه دائمة لسياساتها الخارجيَّة.

٢- بدأتْ بريطانيا بإفساح المجال لمرحلة أخرى من السياسات الماليَّة والاقتصاديَّة عن طريق الشركات والبنوك والمؤسَّسات الاستشاريَّة البريطانية، ومؤسسة عُملاء التاج البريطانية شِبه الرسميَّة؛ إذ مكَّنَت تلك المؤسَّسات من الاستحواذ على النِّسَب العالية من التِّجارة في الإمارات والخليج لصالح المؤسَّسات البريطانية في بريطانيا، وبذلك تكون قد تأهَّبت إلى مرحلة جديدة من دَعْم الاقتصاد البريطاني عن طريقِ تلك المؤسَّسات التي عَمِلت على سَحْب أرباح عائدات نَفْط الخليج لصالح بريطانيا[١٢٤]، والاحتفاظ بها كونها مُدَّخرات في البنوك البريطانية لتحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي الشامل لبريطانيا، فمثلت استحواذ الشركات البريطانية نسبة (٤٠%) من إجمالي نفط

الخليج بجانب استثمار حكام الخليج العربي عائداتهم النفطية في بريطانيا [١٢٥].

٣- بروز كثير من خُبراء المال والأعمال والساسة البريطانيين الذين عملوا على تحليل القيمة المضافة من الوجود العسكري البريطاني في الخليج، وخصوصًا بعد سقوط عدن عام (١٩٦٧م)، وعزم بريطانيا الانسحاب من شرق السويس مع نهاية عام (١٩٧١م)؛ إذ قاستْ بريطانيا تكاليف تعزيزات جيشها في الخليج بالمردود من النَّفط، (الفوائد) ٢٠ مليون جنيه إسترليني سنويًّا تكاليف الجيش في الخليج مقابل ٢٠٠ مليون جنيه إسترليني من البترول سنويًّا، من أَجْل حماية آبار نفط بما يُعادِل (٢٠،٠٠٠) رجل عسكري بريطاني بحُرَّاسه (ثلاثة أميال مُربَّعة من الكُثْبان الرملية)[١٢٦]، يمكن لشركات التنقيب القيام بذلك الأمر.

٤- ظهور أمريكا بوصفها قُوَّة إستراتيجية في الخليج بعدَ الحرب العالميَّة الثانية والتحالف الأمريكي البريطاني الذي عُرِفَ باسم "العلامة الخاصَّة " (Special Relationship) مَكَّن بريطانيا من التعاون في جميع القضايا والمحافظة على مصالح الطرفين والتحالُف في تشكيل السياسات الدوليَّة في القرن العشرين [١٢٧]. كما مثَّلت العَلاقة الأنجلو أمريكية الخاصَّة منافع خاصَّة لبريطانيا في الخليج عن طريق عمليَّة تفاعُل بين الطرفين في جميع القضايا التي تَرْنو إلى تأمين مصالحها الاقتصاديَّة والسياسيَّة الإستراتيجية [١٢٨].

٥- أدى اختفاء العناصر الوطنيَّة في إيران من المسرح السياسي الإيراني، وسيطرة الشاه على مقاليد الأمور في إيران بعد عام (١٩٥٥م)، إلى خَلْق تقارُب أمريكي بريطاني إيراني، وأصبحتْ إيران حليفة لأمريكا وبريطانيا[١٢٩] كما عَمِلت أمريكا وبريطانيا على إيجاد تقارُب إقليمي سياسي بين إيران والسعودية [١٣٠].

٦- تنامِي الشعور البريطاني بأنَّ استِقْرار الخليج العربي مُهِم اقتصاديًّا وإستراتيجيًّا؛ إذ يُمثِّل "بحيرة نَفْطية" للعالَم، جعَلَها تنظُر إلى التغيير في منهجيتها، وبرغم نَجاحاتها العسكريَّة في إخماد ثورة ظفار، واحتجاجات البحرين

وهزيمة حزيران عام (١٩٦٧م)[١٣١] الذي ابتُلِي فيها العرب، وتحييدها للقومية العربيَّة لبعض الوقت بإقامة عَلاقات وثيقة مع العرب، فنظرت إلى أهميَّة استقرار منطقة الخليج، بتغيير أساليبها الاستعماريَّة القديمة والوعي إلى أنْ عَزلها للإمارات عن دول الجوار والدول المنتجة للنفط لم يَعُدْ مُجديًا[١٣٢]، فنظرت إلى أهميَّة وحاجة المنطقة للتنمية والتحوُّل نحوَ الحكم الذاتي والارتباط بالصداقات مع دول الخليج والإمارات، والمعاهدات برؤية سياسيَّة جديدة، بدل المعاهدات القديمة والطرق التقليديَّة في الوجود العسكري، مع التركيز على أهميَّة أمن المنطقة بعدم اجتذاب المَدِّ الشيوعي السوفييتي الذي قد يتعاضَد مع أيِّ تَقلُّبات مجتمعيَّة من أجل نَيْل الاستقلال، كما راعَت المطالِب العالميَّة الداعية بتخلِّي الدول الاستعماريَّة عن إداراتها [١٣٣].

هذه العوامل والأسباب التي ظهَرَت على مسرح السياسة البريطانية الداخليَّة والخارجيَّة، جعلت بريطانيا تتخذ موقفًا من وجودها في الإمارات، فكان خطابها أمام مجلس العموم "سيكون الانسحاب من الإمارات المتصالحة مع نهاية عام ١٩٧١م" هذا الخطاب الذي أُلقِي في يوم (١٩٦٨/٠٢/١٨م)[١٣٤]، وأرادت منه بريطانيا تهيئة الإمارات قادةً ومجتمعًا لوضع جديد وهي تَعلَم تمامَ العِلم أنَّ هناك دافعًا نحو الوَحْدة من الإمارات المتصالِحة نفسها وصَحْوة مذَهَّبة بدأت تظهر في الإمارات ما بين أجيالها ورجالها وقادتها، وأنَّ هناك زعيمًا لهذه الصحوة المذهَّبة وفريق عمل بدأ يتشكَّل لقيادة تقارُب وإيجاد تسويات، تفُكُّ عن عِقالها ما اعتراها من اختلافات وانقسامات، وتُزيح الحلقات المُعيقة المتشابكة، لتأسس تماسك بين الإمارات السبع على يد زعيمها الذي يَفوح منه حُبُّ الشَّعب والأرض، هذا الزعيم اسمه "الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان"، مع شقيقه الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دُبي.

**الخاتمة:**

خلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات، يمكن إجمالها على النحو الآتي:

**أولًا:** رغم أن التصادم والتحالف في البنى الاجتماعية في الخليج والجزيرة

العربية كان عبر العصور أحد ركائز التنافس على موارد العيش في المنطقة من خلال نسيجها القبلي إلا أن المواجهة بين المجتمع في سياقه القبلي، في الإمارات المتصالحة والسلطة لم يكن ذاك المجتمع المشحون بالتوترات العالية. حيث إنه كان ذا دور فاعل مع الكيانات السياسية في ولادة دولة الاتحاد.

**ثانيًا:** التفاعل بين القوى المحلية الفاعلة في المجتمع والسلطة الحاكمة، كان مختلفا في الإمارات عن بقية دول الخليج، وهذا ما يبرز من خلال التوافق بين المجتمع والسلطة في تكوين اتحاد ما بين الإمارات السبع، مما جعل من السلطة والمجتمع كيانًا متكاملًا، غير مسبوق في تاريخ العرب الحديث والمعاصر.

**ثالثًا:** استطاعت السلطة الحاكمة أن تجعل من شعوبها (مجتمعها ) قوة محركة فعالة تغلبت فيها على كثير من التحديات طوال مجرى التاريخ من خلال ما وهبها الله من صبر وفطنة في التعامل مع التحديات والقوى الفاعلة في الخليج، مما مكَّنها من اكتساب مكانة عالمية حيث كانت استجاباتها عقلانية لطبيعة التحديات التي اعترتها، وبرز ذلك جليا في أدوار السلطات (الحكام ) (المشايخ ) في تقديرهم لتجنب الفرد والمجتمع شرور هذه التحديات سواء المحلية أو الإقليمية أو العالمية، لذلك تفرد تاريخ الإمارات المتصالحة بأحداثه على مر العصور، وبكيفية تشكيل كياناته السياسية الذي انبثق منها الشكل الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة من خلال دستورها.

**الهوامش:**

(١) محمد صالح العجيلي، (٢٠٠٠م). دولة الإمارات العربية المتحدة–دراسة في الجغرافيا السياسية أبو ظبي–دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص٢٢.

(٢) العتيبة، مانع سعيد، (١٩٩٥م). البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة. المجلد الأول، ط٢، أبو ظبي–دولة الإمارات العربية المتحدة: مانع، سعيد العتيبة، ص٢٣.

(٣) هبرة، مصطفى عزت، (٢٠٠٧م). موسوعة رأس الخيمة من ماجان حتى الآن. رأس الخيمة–دولة الإمارات العربية المتحدة: مطبعة رأس الخيمة الوطنية، ص٩٤.

(٤) هولي، دونالد، (٢٠٢٣م). تاريخ الإمارات المتصالحة. ط١، ترجمة: محمد الأيوبي، المملكة المتحدة: الدار العربية للموسوعات والكتب، ص٣٥٣.

(٥) العتيبة، مانع سعيد، البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة، المجلد الأول، مرجع سابق، ص٢٣.

(٦) إمارة الفجيرة: حظيت باستقلالها عام (١٩٥٢م).

(٧) هولي، دونالد، تاريخ الإمارات المتصالحة، مرجع سابق، ص٣٥٣.

(٨) العتيبة، مانع سعيد، البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة، المجلد الأول، مرجع سابق، ص٢٣.

(٩) دونالد هاولي: دي. أف. هاولي (D.F.Hawley) مسؤول سياسي بريطاني في دبي بين عامي (١٩٥٨–١٩٦١م).

(١٠) هولي، دونالد، تاريخ الإمارات المتصالحة، مرجع سابق، ص٣٦٢.

(١١) عمارة، عبد الله سليم وآخرون، (٢٠١٩م). الموجز في تاريخ الإمارات العربية المتحدة الحضاري والسياسي (منذ عصور ما قبل التاريخ حتى ١٩٧١م). ط١، الكويت – دولة الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ص٣٠.

(١٢) هولي، دونالد، تاريخ الإمارات المتصالحة، مرجع سابق، ص٣٦٤.

(١٣) حسين، مصطفى أحمد وحميد حازم صباح، المقومات الأساسية لدولة الإمارات العربية المتحدة ودورها في الحفاظ على الاتحاد، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت-كلية العلوم السياسية، العدد ٣٠، ٢٠٢٢م، ص١٤٢.

(١٤) نوفل، سيد، (٢٠٢٣م). الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة الكتاب الثاني إمارات ساحل عمان. ط١، دمشق – سوريا: نور حوران للدراسات والنشر والتراث، ص١٢.

(١٥) الخوري، فؤاد إسحاق. مفهوم السلطة لدى القبائل العربية. مجلة الفكر العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت-دولة الكويت، العدد ٢٢ سبتمبر-أكتوبر ١٩٨١م، ص٧٦.

(١٦) الرميحي، محمد، (١٩٨٣م). الخليج ليس نفطًا دراسة في إشكالية التنمية والوحدة. الكويت-دولة الكويت: شركة كاظمة للنشر والتوزيع، ص٣٦.

(١٧) سلامة، غسان وآخرون، (١٩٨٨م). المجتمع والدولة في الوطن العربي، ط١، تحرير: سعيد الدين إبراهيم، بيروت-لبنان: مركز- دراسات الوحدة العربية، ص١٤٢.

(١٨) النقيب، خلدون حسن، (١٩٨٩م). المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف. بيروت-لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ص- ص ٤٠-٤١.

(١٩) هيرد-باي، فراوكة، (٢٠٠٧م). من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة. ط١، ترجمة: عايدة يني خوري، دبي – دولة الإمارات العربية المتحدة: موتيفيت ميديا جروب، ص١٠٠.

(٢٠) هاي، سير روبرت، (٢٠٠٤م). دول الخليج الفارسي. ترجمة: يوسف الشاروني القاهرة-مصر: المجلس الأعلى للثقافة، ص٥٧.

(٢١) العتيبة، مانع سعيد، البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص٥٣.

(٢٢) النقيب، خلدون حسن، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، مرجع سابق، ص٣٩.

(٢٣) عشائر: مفردها: عَشِيرة، وهي آل بيت الرَّجل وأهله الأقربون بمن يشتمل عليهم هذا البيت من أبناء وفروع خرَجت من البيت الواحد، وهي أضيق من القبيلة.

(٢٤) هيرد–باي، فراوكة، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص٩٢.

(٢٥) سلامة، غسان وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص١٤٣.

(٢٦) المرجع نفسه، ص١٤٥.

(٢٧) الرميحي، محمد، الخليج ليس نفطًا دراسة في إشكالية التنمية والوحدة، مرجع سابق، ص٤٠.

(٢٨) الخوري، فؤاد إسحاق، مفهوم السلطة لدى القبائل العربية، مرجع سابق، ص٧٩.

(٢٩) هيرد–باي، فراوكة، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص– ص ١٠٠–١٠٢.

(٣٠) الخوري، فؤاد إسحاق، مفهوم السلطة لدى القبائل العربية، مرجع سابق، ص٧٨.

(٣١) المرجع نفسه، ص٨١.

(٣٢) سلامة، غسان وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص– ص ١٤٤–١٤٥.

(٣٣) النعيمي، سلطان محمد، (٢٠٢٢م). شرعية السلطة في دولة الإمارات العربية المتحدة، أصول متجذرة وتجربة ناجحة. ط١، أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص٢٦.

(٣٤) الخوري، فؤاد إسحاق، مفهوم السلطة لدى القبائل العربية. مرجع سابق، ص٧٩.

(٣٥) هيرد–باي، فراوكة، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص١٠٤.

(٣٦) المرجع نفسه، ص ٨١–٨٢.

(٣٧) الخوري، فؤاد إسحاق، مفهوم السلطة لدى القبائل العربية. مرجع سابق، ص٧٧.

(٣٨) هيرد–باي، فراوكة، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص١٢٠.

(٣٩) انظر: المرجع نفسه، ص ١١٢–١٢١؛ والنقيب، خلدون حسن، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، مرجع سابق، ص– ص ٣٩–٤٠.

(٤٠) هيرد-باي، فراوكة، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص- ص ١٢٢-١٢٤.

(٤١) المرجع نفسه، ص١٢٤.

(٤٢) قاسم، جمال زكريا، (١٩٨٦م). الأسس التاريخية لوحدة الإمارات ودور الاستعمار في تجزئتها. في المرجع التجارب الوحدوية العربية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة. تحرير: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ص- ص ٨٧-٨٨.

(٤٣) سلامة، غسان وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص١٤٥.

(٤٤)أمين، عبدالأمير محمد، (١٩٨٥م). مقاومة إمارات شرق الجزيرة العربية وقبائل الخليج العربي للتغلغل الاستعماري الأوروبي ١٥٠٠-١٨٢٠م. في المرجع التجارب الوحدوية العربية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، تحرير مركز دراسات الوحدة العربية، ص٨٤.

(٤٥) زحلان، روز ماري سعيد، (١٩٨٦م). الوحدة والحكم البريطاني: حالة الإمارات العربية المتحدة. في المرجع التجارب الوحدوية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة. ط٣، بيروت – لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ص١٣٧.

(٤٦) إبراهيم، عبد العزيز الغني، (١٩٨٢م). علاقة ساحل عمان ببريطانيا دراسة وثائقية، الرياض-المملكة العربية السعودية: مطبوعات دارة الملك عبد العزيز، ص٤١٥.

(٤٧) المرجع نفسه، ص- ص ٤١٢-٤١٣.

(٤٨) زحلان، روز ماري سعيد، الوحدة والحكم البريطاني: حالة الإمارات العربية المتحدة. في المرجع التجارب الوحدوية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص ١٤١-١٤٥.

(٤٩) المرجع نفسه، ص ٤١٤؛ والنقيب، خلدون حسن، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، مرجع سابق، ص- ص ٩٧-٩٨؛ والشامسي، حميد بن سلطان، (١٩٧٦م). نقل الأخبار في وفيات المشايخ وحوادث هذه الديار عُمان والإمارات العربية في الخليج، مراجعة: فالح حنظل، أبو ظبي-دولة الإمارات العربية المتحدة: دار الفكر الجديدة، ص- ص ٢٨-٦٣.

(٥٠) النقيب، خلدون حسن، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، مرجع سابق، ص٩٦.

(٥١) سلامة، غسان وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص١٥٠.

(٥٢) النقيب، خلدون حسن، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، مرجع سابق، ص٩٦.

(٥٣) هاليداي، فريد، (٢٠٠٨م). الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية. ط٢، ترجمة: محمد الرميحي، بيروت – لبنان: دار الساقي، ص٥٣.

(٥٤) انظر: سلامة، غسان وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ١٥٠-١٥١.

(٥٥) انظر: مركز لندن للدراسات العربية، تاريخ الإمارات العربية المتحدة، مختارات من أهم الوثائق البريطانية، المجلد الرابع، مصدر سابق، ص٤٠٠؛ والصايغ، فاطمة، (٢٠٠٠م). الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة. ط١، العين – دولة الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي، ص ٦١-٧٠؛ وعبد الله، محمد مرسي، (٢٠٢٣م). دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها. ط١، دمشق-سوريا: بورجان للدراسات والنشر والتوزيع.، ص١٩٤.

(٥٦) النقيب، خلدون حسن، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، مرجع سابق، ص٨٧.

(٥٧) انظر: مركز لندن للدراسات العربية، تاريخ الإمارات العربية المتحدة، مختارات من أهم الوثائق البريطانية ١٧٩٧-١٩٦٥، المجلد الثاني، مصدر سابق، ص ٢٤٥-٢٥٧؛ وهولي، دونالد، تاريخ الإمارات المتصالحة، مرجع سابق، ص ٢٢٨-٢٣٠؛ والبدواوي، سيف محمد، (٢٠٠٧م). بريطانيا والخليج العربي سنوات الانسحاب، الكويت-دولة الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ص- ص ١١٩-١٣٩.

(٥٨) مركز لندن للدراسات العربية، تاريخ الإمارات العربية المتحدة، مختارات من أهم الوثائق البريطانية ١٧٩٧-١٩٦٥، المجلد الثاني، مصدر سابق، ص- ص ١٠٢-١٠٩.

(٥٩) هولي، دونالد، تاريخ الإمارات المتصالحة، مرجع سابق، ص- ص ٢٣٠-٢٣٥.

(٦٠) المرجع نفسه، ص ٢٦٤-٢٦٥.

(٦١) مركز لندن للدراسات العربية، تاريخ الإمارات العربية المتحدة، مختارات من أهم الوثائق البريطانية ١٧٩٧-١٩٦٥، المجلد الثاني، مصدر سابق، ص٣١.

(٦٢) تريم، عبد الله عمران، (٢٠٢٤م). تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٥٠-١٩٨٥، لندن – المملكة المتحدة: الدار العربية للموسوعات والكتب، ص٣٠.

(٦٣) هيرد-باي، فراوكة، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص٣٣٢.

(٦٤) المرجع نفسه، ص٣٢١؛ وهاليداي، فريد، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص١١٧.

(٦٥) المرجع نفسه، ص١١٧.

(٦٦)الإباضية: مدرسة فكرية فقهية تتبنى مبدأ الاعتدال.

(٦٧) هيرد-باي، فراوكة، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص١٣٢؛ وهولي، دونالد، تاريخ الإمارات المتصالحة، مرجع سابق، ص-ص ٦٣-٦٤.

(٦٨) للتوسع: القاسمي، سلطان بن محمد، (٢٠٢٢م). تاريخ اليعاربة في عمان ١٦٢٢-١٧٤٧. الشارقة – الإمارات العربية المتحدة: منشورات القاسمي.

(٦٩) الخصوصي، بدر الدين عباس، (١٩٨٤م). دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر. ج١، ط٢، الكويت: منشورات ذات السلاسل، ص٦٤.

(٧٠) القاسمي، سلطان بن محمد، (٢٠١٦م). صراع القوى والتجارة في الخليج. الشارقة – دولة الإمارات العربية المتحدة: منشورات القاسمي، ولنفس المؤلف كتاب الخليج في خرائط تاريخية.، ص٤٢١.

(٧١) أمين، عبد الأمير محمد، مقاومة إمارات شرق الجزيرة العربية وقبائل الخليج العربي للتغلغل الاستعماري الأوروبي (١٥٠٠-١٨٢٠م)، في المرجع في تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص٦٩.

(٧٢) القاسمي، سلطان بن محمد، (٢٠١٢م). القواسم والعدوان البريطاني ١٧٩٧-١٨٢٠م. الشارقة – دولة الإمارات العربية المتحدة: منشورات القاسمي، ص١٥.

(٧٣) القاسمي، سلطان بن محمد، (٢٠١٢م). القواسم والعدوان البريطاني ١٧٩٧-١٨٢٠م. الشارقة – دولة الإمارات العربية المتحدة: منشورات القاسمي، ص٨٥.

(٧٤) هيرد-باي، فراوكة، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص٢٨١.

(٧٥) القاسمي، سلطان بن محمد، القواسم والعُدْوان البريطاني (١٧٩٧-١٨٢٠م)، مرجع سابق، ص٥٨.

(٧٦) المرجع نفسه، ص٦٠؛ هولي، دونالد، تاريخ الإمارات المتصالحة، مرجع سابق، ص١٢٦.

(٧٧) هيرد-باي، فراوكة، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص٢٧٢.

(٧٨) القاسمي، سلطان بن محمد، القواسم والعُدْوان البريطاني (١٧٩٧-١٨٢٠م)، مرجع سابق، ص٥٩؛ ولمزيد من المعلومات حول دحض المزاعم التي تشير وتصنف التجارة البحرية للقواسم على أنها أعمال قرصنة الرجوع إلى:

Al-Qasimi, Sultan Bin Mohammad, (1986). The myth of arab piracy in the gulf. Sharjah-United Arab Emirates: Al Qasimi Publications.

(٧٩) هولي، دونالد، تاريخ الإمارات المتصالحة، مرجع سابق، ص١٦١.

(٨٠) القاسمي، سلطان بن محمد، (٢٠١٢م). جون مالكوم والقاعدة التجارية البريطانية في الخليج (١٨٠٠م). ط٣، الشارقة – دولة الإمارات العربية المتحدة: منشورات القاسمي، ص١١؛ وهولي، دونالد، تاريخ الإمارات المتصالحة، مرجع سابق، ص-ص ١٣٨-١٣٩.

(٨١) كيلي، جون ب، (١٩٧٩م). بريطانيا والخليج (١٧٩٥: ١٨٧٠م). ج١، مسقط – سلطنة عُمان: وزارة التراث القومي والثقافة، ص-ص ١٩٩-٢٠٠.

(٨٢) القاسمي، سلطان بن محمد، جون مالكوم والقاعدة التجارية البريطانية في الخليج (١٨٠٠م)، مرجع سابق، ص٢٥؛ وهولي، دونالد، تاريخ الإمارات المتصالحة، مرجع سابق، ص-ص ١٣٧-١٤٢.

(٨٣) كيلي، جون ب.، (١٩٧٩م). بريطانيا والخليج ١٨٧٠:١٧٩٥م. ج١، مسقط – سلطنة عمان: وزارة التراث القومي والثقافة، ص–ص ١٩٢–١٩٣.

(٨٤) هولي، دونالد، تاريخ الإمارات المتصالحة، مرجع سابق، ص١٥٣؛ و National Library & Archives. FDR 228 Perpetual Maritime Peace signed by the Trucial chiefs through the mediation of the British Political Resident, National Library & Archives, United Arab Emirates. Reproduced by permission of The National Archives of the United Kingdom.

(٨٥) العابد، فؤاد سعيد، (١٩٨٤م). سياسة بريطانيا في الخليج العربي (١٨٥٣–١٩١٤م). ج٢، الكويت: منشورات ذات السلاسل، ص١٦.

(٨٦) هولي، دونالد، تاريخ الإمارات المتصالحة، مرجع سابق، ص١٦٧.

(٨٧) القاسمي، سلطان بن محمد، تحت راية الاحتلال، مرجع سابق، ص٩.

(٨٨) المرجع نفسه، ص١٧.

(٨٩) الصايغ، فاطمة وحنظل، فالح، رسائل السركال، مرجع سابق، ص٢٥.

(٩٠) هولي، دونالد، تاريخ الإمارات المتصالحة، مرجع سابق، ص١٧٩.

(٩١) عَلَم بريطانيّ، ترفعه السفن الداخلة إلى الميناء أو الخارجة منه في بريطانيا، وهو عَلَم بريطاني يُرمَز له بالرقم (٢)، أبيض مثبَّت في وسطه أحمر، فُرِضَ على القواسم (لمزيد من المعلومات انظر: القاسمي، سلطان بن محمد، تحت راية الاحتلال).

(٩٢) قاسم، جمال زكريا، (١٩٨٦م). الأسس التاريخية لوحدة الإمارات ودور الاستعمار في تجزئتها. في المرجع التجارب الوحدوية العربية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة. تحرير: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ص٩٦.

(٩٣) هولي، دونالد، تاريخ الإمارات المتصالحة، مرجع سابق، ص١٨٧.

(٩٤) الصايغ، فاطمة وحنظل، فالح، (١٩٩٩م). رسائل السركال: تاريخ الإمارات العربية المتحدة المستخلص من رسائل الوكيل الوكني في الشارقة. جمعه ورتبه: فاطمة الصايغ وفالح حنظل، ص٣٥.

(٩٥) هولي، دونالد، تاريخ الإمارات المتصالحة، مرجع سابق، ص١٦٢.

(٩٦) هيرد–باي، فراوكة، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص٢٨٧.

(٩٧) المرجع نفسه، ص–ص ٢٨٨–٢٨٩.

(٩٨) هولي، دونالد، تاريخ الإمارات المتصالحة، مرجع سابق، ص١٨٠.

(٩٩) باي، فراوكة، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص٤٧٨.

(١٠٠) Anderson J.R.L., (1969). East Of Suez, A Study Of Britain's Greatest Enterprise. London-United Kingdom: Collins, PP29-31.

(١٠١) مركز لندن للدراسات العربية، (١٩٩٧م). تاريخ الإمارات العربية المتحدة، مختارات من أهم الوثائق البريطانية ١٧٩٧–١٩٦٥م الإمارات في بدايات عصر التحديث ١٩٤٥–١٩٦٥. المجلد الثاني، تحقيق: محمد مرسي عبد الله، لندن–المملكة المتحدة: مركز لندن للدراسات العربية، ص٣١.

(١٠٢) المصدر نفسه، ص٣١.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص٥٠٧.

(١٠٤) هيرد–باي، فراوكة، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص٢٩٢.

(١٠٥) مركز لندن للدراسات العربية، تاريخ الإمارات العربية المتحدة مختارات من أهم الوثائق البريطانية ١٧٩٧–١٩٦٥م، المجلد الثاني، مصدر سابق، ص٢٠٣.

(١٠٦) النقيب، خلدون حسن، (١٩٨٩م). المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف. بيروت–لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ص–ص٥٧–٥٩.

(١٠٧) الكرتازه: نظام فرضه البرتغاليين في الخليج العربي، وهو عبارة عن تراخيص بحرية يعتبر جزء من إستراتيجية البرتغال في السيطرة على التجارة البحرية في المحيط الهندي والخليج العربي خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ميلادي.

(١٠٨) القاسمي، سلطان بن محمد، القواسم والعدوان البريطاني (١٩٧٩–١٨٢٠م). مرجع سابق، ص٤٥١.

(١٠٩) المرجع نفسه، ص١٧.

(١١٠) عبد الله، محمد مرسي، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، مرجع سابق، ص٢١٠.

(١١١) الصايغ، فاطمة، (٢٠٠٠م). الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة. ط١، العين – دولة الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي، ص-ص ١٠٥-١٧٥.

(١١٢) عبد الله، محمد مرسي، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، مرجع سابق ص٢٠٠؛ والصايغ، فاطمة، الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة، مرجع سابق، ص١٤٤.

(١١٣) هيرد-باي، فراوكة، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص١٦٥.

(١١٤) آل مكتوم، محمد بن راشد، (٢٠١٣م). رؤيتي التحديات في سباق الزمن. ط٢، دبي – دولة الإمارات العربية المتحدة: موتيفيت، ص٨٨.

(١١٥) انظر: مركز لندن للدراسات العربية، تاريخ الإمارات العربية المتحدة مختارات من أهم الوثائق البريطانية ١٧٩٧-١٩٦٥م، المجلد الرابع، مصدر سابق، ص-ص ٥٠٧-٥٧١.

(١١٦) المصدر نفسه، ص-ص ٥٨٦-٥٨٧.

(١١٧) هاي، سير روبرت، (٢٠٠٤م). دول الخليج الفارسي. ترجمة: يوسف الشاروني، القاهرة – مصر: المجلس الأعلى للثقافة، ص-ص ٨٢-٨٣.

(١١٨) تريم، عبد الله عمران، تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٥٠-١٩٨٥م، مرجع سابق، ص٣٥.

(١١٩) المرجع نفسه، ص٦٩.

(١٢٠) العتيبة، مانع سعيد، البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة، المجلد الأول، مرجع سابق، ص-ص ٢٢٧-٢٢٨.

(١٢١) المرجع نفسه، ص٣٣٧.

(١٢٢) تريم، عبد الله عمران، تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٥٠-١٩٨٥م، مرجع سابق، ص- ص ١٠٣-١٠٨ وص١١٧؛ والعقاد، صلاح، التيارات السياسية

في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة حتى أزمة ١٩٩٠-١٩٩١، مرجع سابق، ص- ص ٣٦٧-٣٦٨.

(١٢٣) هيرد-باي، فراوكة، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص- ص ٣٣٢-٣٣٧.

(١٢٤) انظر: هاليداي، فريد، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص- ص ١٢٠-١٢٢.

(١٢٥) Smith, Simon C., (2004). Britain's Revival and fall Kuwait, Bahrain, Qatar, and the Turcial states, 1950-1971, London-united kingdom: Routledge Curzon, pp.1-2.

(١٢٦) هاليداي، فريد، (٢٠٠٨م). الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية. ط٢، ترجمة: محمد الرميحي، بيروت – لبنان: دار الساقي، ص-ص١٢٢-١٢٣.

(١٢٧) See the following book: Dumbrell, J., (2006). The Special Relations: Anglo-American Relation Since 1945.NewYork: united states of America: Palgaire Macmillan.

(١٢٨) Smith, Simon C., Britain's Revival and fall Kuwait, Bahrain, Qatar, and the Turcial states, 1950-1971, Ibid., pp. 128-129.

(١٢٩) عبد الله، محمد مرسي، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، مرجع سابق ص٣٧١.

(١٣٠) المرجع نفسه، ص٣٦٨.

(١٣١) هاليداي، فريد، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص١٣١.

(١٣٢) Smith, Simon C., Britain's Revival and fall Kuwait, Bahrain, Qatar, and the Turcial states, 1950-1971, Ibid., p49.

(١٣٣) العقاد، صلاح، التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة حتى أزمة ١٩٩٠-١٩٩١، مرجع سابق، ص٣٦٧؛ وتريم، عبد الله عمران، تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٥٠-١٩٨٥م، مرجع سابق، ص٢٤.

(١٣٤) هيرد-باي، فراوكة، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص ٣٣٧.

## قائمة المصادر والمراجع:

### أولًا: المصادر

١) مركز لندن للدراسات العربية، (١٩٧٧م). تاريخ الإمارات العربية المتحدة، مختارات من أهم الوثائق البريطانية ١٧٩٧-١٩٦٥م. المجدل (١+٢+٣+٤)، تحقيق: محمد مرسي عبدالله، لندن – المملكة المتحدة: مركز لندن للدراسات العربية.

2) National Library & Archives. FDR 228 Perpetual Maritime Peace signed by the Trucial chiefs through the mediation of the British Political Resident, National Library & Archives, United Arab Emirates. Reproduced by permission of The National Archives of the United Kingdom.

### ثانيًا: المراجع

**١- المراجع باللغة العربية:**

١) إبراهيم، عبدالعزيز الغني، (١٩٨٢م). علاقة ساحل عمان ببريطانيا دراسة وثائقية، الرياض-المملكة العربية السعودية: مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز.

٢) البدواوي، سيف محمد، (٢٠٠٧م). بريطانيا والخليج العربي سنوات الانسحاب، الكويت-دولة الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

٣) الخصوصي، بدر الدين عباس، (١٩٨٤م). دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر. ج١، ط٢، الكويت: منشورات ذات السلاسل.

٤) الرميحي، محمد، (١٩٨٣م). الخليج ليس نفطًا دراسة في إشكالية التنمية والوحدة. الكويت-دولة الكويت: شركة كاظمة للنشر والتوزيع.

٥) الشامسي، حميد بن سلطان، (١٩٧٦م). نقل الأخبار في وفيات المشايخ وحوادث هذه الديار عُمان والإمارات العربية في الخليج، مراجعة: فالح حنظل، أبو ظبي–دولة الإمارات العربية المتحدة: دار الفكر الجديدة.

٦) الصايغ، فاطمة، (٢٠٠٠م). الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة. ط١، العين – دولة الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي.

٧) الصايغ، فاطمة وحنظل، فالح، (١٩٩٩م). رسائل السركال: تاريخ الإمارات العربية المتحدة المستخلص من رسائل الوكيل الوكني في الشارقة ١٨٥٢–١٩٣٥م. جمعه ورتبه: فاطمة الصايغ وفالح حنظل.

٨) العابد، فؤاد سعيد، (١٩٨٤م). سياسة بريطانيا في الخليج العربي (١٨٥٣–١٩١٤م). ج٢، الكويت: منشورات ذات السلاسل.

٩) العتيبة، مانع سعيد، (١٩٩٥م). البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة. المجلد الأول، ط٢، أبو ظبي–دولة الإمارات العربية المتحدة: مانع، سعيد العتيبة.

١٠) القاسمي، سلطان بن محمد، (٢٠٢٢م). تاريخ اليعاربة في عمان ١٦٢٣–١٧٤٧. الشارقة – الإمارات العربية المتحدة: منشورات القاسمي.

١١) القاسمي، سلطان بن محمد، (٢٠١٦م). صراع القوى والتجارة في الخليج. الشارقة – دولة الإمارات العربية المتحدة: منشورات القاسمي.

١٢) القاسمي، سلطان بن محمد، (٢٠١٢م). القواسم والعدوان البريطاني ١٧٩٧–١٨٢٠م. الشارقة – دولة الإمارات العربية المتحدة: منشورات القاسمي.

١٣) القاسمي، سلطان بن محمد، (٢٠١٢م). جون مالكوم والقاعدة التجارية البريطانية في الخليج (١٨٠٠م). ط٣، الشارقة – دولة الإمارات العربية المتحدة: منشورات القاسمي.

١٤) آل مكتوم، محمد بن راشد، (٢٠١٣م). رؤيتي التحديات في سباق الزمن. ط٢، دبي – دولة الإمارات العربية المتحدة: موتيفيت.

١٥) النقيب، خلدون حسن، (١٩٨٩م). المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف. بيروت–لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

١٦) تريم، عبدالله عمران، (٢٠٢٤م). تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٥٠–١٩٨٥، لندن – المملكة المتحدة: الدار العربية للموسوعات والكتب.

١٧) عبدالله، محمد مرسي، (٢٠٢٣م). دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها. ط١، دمشق–سوريا: بورجان للدراسات والنشر والتوزيع.

١٨) عمارة، عبد الله سليم وآخرون، (٢٠١٩م). الموجز في تاريخ الإمارات العربية المتحدة الحضاري والسياسي (منذ عصور ما قبل التاريخ حتى ١٩٧١م). ط١، الكويت – دولة الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

١٩) قاسم، جمال زكريا، (١٩٨٦م). الأسس التاريخية لوحدة الإمارات ودور الاستعمار في تجزئتها. في المرجع التجارب الوحدوية العربية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة. تحرير: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

٢٠) محمد صالح العجيلي، (٢٠٠٠م). دولة الإمارات العربية المتحدة– دراسة في الجغرافيا السياسية أبو ظبي–دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

٢١) نوفل، سيد، (٢٠٢٣م). الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة الكتاب الثاني إمارات ساحل عمان. ط١، دمشق – سوريا: نور حوران للدراسات والنشر والتراث.

٢٢) هبرة، مصطفى عزت، (٢٠٠٧م). موسوعة رأس الخيمة من ماجان حتى الآن. رأس الخيمة–دولة الإمارات العربية المتحدة: مطبعة رأس الخيمة الوطنية.

**٢- المراجع المعربة:**

١) كيلي، جون ب، (١٩٧٩م). بريطانيا والخليج (١٧٩٥: ١٨٧٠م). ج١، مسقط – سلطنة عُمان: وزارة التراث القومي والثقافة.

٢) هاليداي، فريد، (٢٠٠٨م). الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية. ط٢، ترجمة: محمد الرميحي، بيروت – لبنان: دار الساقي.

٣) هاي، سير روبرت، (٢٠٠٤م). دول الخليج الفارسي. ترجمة: يوسف الشاروني، القاهرة – مصر: المجلس الأعلى للثقافة.

٤) هولي، دونالد، (٢٠٢٣م). تاريخ الإمارات المتصالحة. ط١، ترجمة: محمد الأيوبي، المملكة المتحدة: الدار العربية للموسوعات والكتب.

٥) هيرد–باي، فراوكة، (٢٠٠٧م). من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة. ط١، ترجمة: عايدة ني خوري، دبي – دولة الإمارات العربية المتحدة: موتيفيت ميديا جروب.

## ثالثًا: البحوث في المجلات والدوريات

١) الأهدل، ابتسام أحمد. مشيخات الساحل العماني ١٨٢٠–١٩١٤ دراسة تاريخية. مجلة آداب الحديدة، كلية الآداب–جامعة الحديدة، اليمن، العدد الرابع عشر (يونيو – سبتمبر ٢٠٢٢م).

٢) الخوري، فؤاد إسحاق. مفهوم السلطة لدى القبائل العربية. مجلة الفكر العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت-دولة الكويت، العدد ٢٢ سبتمبر-أكتوبر ١٩٨١م.

٣) حسين، مصطفى أحمد وحميد حازم صباح، المقومات الأساسية لدولة الإمارات العربية المتحدة ودورها في الحفاظ على الاتحاد، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت-كلية العلوم السياسية، العدد ٣٠، ٢٠٢٢م.

## رابعًا: رسائل الماجستير والدكتوراه

١) الحبسي، راشد علي، (٢٠١٠م). الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إمارات الساحل ١٩٤٥-١٩٧١، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر.

## خامسًا: المراجع الأجنبية

1) Al-Qasimi, Sultan Bin Mohammad, (1986). The myth of arab piracy in the gulf. Sharjah-United Arab Emirates: Al Qasimi Publications.
2) Anderson J.R.L., (1969). East Of Suez, A Study Of Britain's Greatest Enterprise. London-United Kingdom: Collins.
3) Dumbrell, J., (2006). The Special Relations: Anglo-American Relation Since 1945.NewYork: united states of America: Palgaire Macmillan.
4) Smith, Simon C., (2004). Britain's Revival and fall Kuwait, Bahrain, Qatar, and the Turcial states, 1950-1971, London-united kingdom: Routledge Curzon.